

أثر العرف والتحويلات الاجتماعية على الأسرة المسلمة

إبراهيم رحمانى (*)

مقدمة:

لا شك أن الأسرة تمثل الخلية البنائية للتركيب الاجتماعي، وهي المجال الحيوي الذي يتلقى فيه الفرد دروس الحياة الاجتماعية. ولما كانت وحدة مصغرة عن المجتمع، فإنها ليست بمعزل عن التغير المستمر الذي يشهده، بفعل عوامل متعددة تسهم في تحقيق التغير وتوجيهه. وإن نمط التغير في المجتمع يتحدد وفقاً للحجم والسرعة؛ ففي مراحل معينة نجد التغير يسير بسرعة فائقة، بينما تكون تلك السرعة بطيئة في مراحل أخرى إلى درجة أن لا يشعر بها الأفراد؛ ثم إن حجم التغير قد يكون بسيطاً ومحدوداً، وفي مراحل أخرى نجده كبيراً ومتغلغلاً في البنية الاجتماعية.

ولقد اجتهدت أغلب المجتمعات المسلمة للسير خطوات سريعة منذ ما يزيد على النصف قرن في طريق التحديث، وكان من نتائجه تسارع عملية زحف السكان نحو المدن التي شهدت تطوراً كبيراً صاحبته ظواهر اجتماعية جديدة ومتجددة. ومع أن كثيراً من تلك الظواهر إيجابية، إلا إن هناك ظواهر أخرى سلبية، خاصة ما يتصل بمحيط الأسرة؛ حيث أصبحت أغلب الأسر نووية منقطعة الصلة عن العائلة، ومستقلة بنفسها اقتصادياً واجتماعياً، معتمدة على الوسائل والتقنيات الحديثة لمواجهة مشكلاتها، كما تستعين في خدماتها بالمؤسسات الرسمية والخاصة بدل الاستعانة بأعضاء الأسرة أو العائلة أو القبيلة. كما أدى الانشغال الوظيفي والترفيهي للوالدين، والسعي الحثيث نحو النجاح المادي، إلى التخلي عن دور الأسرة التربوي لأبنائها لصالح مؤسسات ووسائل مستوردة غير مأمونة. ثم إن وسائل الإعلام المختلفة أسهمت بقدر كبير في توجيه بنية الأسرة وفي وظيفتها وفي تشكيل وصياغة أعراف اجتماعية جديدة.

ومما لا شك فيه أن العرف الاجتماعي يتولد من متطلبات المجتمع واحتياجاته المتجددة، وله دور محوري في تسهيل حركته، بحيث يحفظ منظومة القيم، ويحقق الانسجام والتجانس بين مكوناته، ويظهر هذا جلياً في مختلف المناسبات الاجتماعية في الأفراح والأتراح. ومن ثم، فإن أي انحراف أو سوء توجيه لهذا العرف سوف يكون له تأثير عميق على تماسك البنية الاجتماعية. ومن جهة أخرى، نجد أن شرائح واسعة في مجتمعاتنا قد حوّلت العادات إلى مقدسات -بقطع النظر عن مشروعية ذلك أو فائدته-؛ ففي مراحل الضعف تكاد تنعدم روح المغامرة، كما أن كل جديد ينظر إليه بشيء من الريب الناشئ عن حمود المهمة وصعوبة التكيف. ثم إن قطاعاً اجتماعياً له وزنه ارتبطت مصالحه بالمألوف السائد؛ لذلك، فإن جهوداً كبيرة تُبذل لأجل الإبقاء على كل

(*) أستاذ الفقه المقارن بقسم العلوم الإسلامية، جامعة الوادي، الجزائر. البريد الإلكتروني: rahmani39000@gmail.com

شيء على ما هو عليه على نحو ما جاء في قول الله سبحانه وتعالى: ﴿كَذَلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ، قَالَ أُولُو حِجَّتِكُمْ بَاهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ قَالُوا إِنَّا بِمَا أُرْسِلْتُمْ بِهِ كَافِرُونَ﴾ [الزخرف: 23، 24].⁽¹⁾

إن مجتمعاتنا المعاصرة مثقلة بأكوام من الأعراف والعوائد عالية التكلفة قليلة الفائدة، والتي لا تتوافق مع منهج الإسلام في تنظيم الشؤون الاجتماعية، بل إن فيها ما يصادم الأحكام الثابتة، لكن الناس استمروا تلك المحاللات وجعلوها مظهراً لثقافتهم وحياتهم اليومية. وفي المقابل، نجد شرائح اجتماعية أخرى -وأغلبها من الناشئة ومن سكان المدن- انسأقت مع التحولات المتسارعة وأسهمت في صياغة طبقات متعددة لأعراف اجتماعية تختلف عن الموروث في أشكالها وفي مضامينها، وانقسم الناس في درجة تقديرها وإنزالها الموضع المناسب في سلم القيم. وكان لهذا تأثير كبير على الأسرة المسلمة؛ ذلك أن أعرافاً جديدة نشأت، جنحت إلى التعقيد بدل التسهيل، وإلى الشكليات بدل المضامين، كما تراجعت درجة الالتزام بالأعراف وتمردت شرائح اجتماعية كثيرة عن الالتزام بها، واتخذت في بعض الأحيان أشكالاً من المباهاة والمشاكسة والاستفزاز. هذا، وإن المصلحة الاجتماعية تقتضي بذل أقصى الجهود لأجل وقف تدهور القيم والأعراف من خلال صناعة أعراف خيرة تحافظ على تماسك البناء الأسري والاجتماعي المعاصر، وتستوعب المستجدات وفق القيم والتطلعات لمستقبل أفضل، وتصون المجتمع من التصارع والتآكل والانهيار. وفي هذا الإطار نحاول -من خلال هذه الصفحات- بيان أثر العرف والتحويلات الاجتماعية على الأسرة المسلمة.

أولاً: العرف: المفهوم والوظيفة:

1. حقيقة العرف في اللغة والاصطلاح:

أ. العرف في اللغة: العرف في أصل اللغة بمعنى المعرفة، ثم استعمل بمعنى: الشيء المألوف المستحسن الذي تتلقاه العقول السليمة بالقبول.⁽²⁾ قال ابن فارس،⁽³⁾ (توفي 395هـ): "العين والراء والفاء أصلان صحيحان، يدل أحدهما على تتابع الشيء متصلاً ببعضه ببعض، والآخر على السكون والطمأنينة".⁽⁴⁾

(1) بكار، عبد الكريم. نحو فهم أعمق للواقع الإسلامي، دمشق: دار القلم، 1422هـ/2001م، ص 51 - 52.

(2) انظر:

- الفيومي، أحمد بن محمد (توفي 770هـ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير للرافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1414هـ/1994م، ج 2، ص 404.

- الرازي، محمد بن أبي بكر. مختار الصحاح، ضبط وتخريج وتعليق: مصطفى ديب البغا، الجزائر: دار الهدى بعين مليلة، 1990، ص 278، مادة: (عرف).

(3) هو أحمد بن فارس بن زكريا القزويني، نزيل همدان، من أئمة اللغة والأدب، توفي بالري. من مصنفاته: "المجل في اللغة"، "مقاييس اللغة"، و"جامع التأويل في تفسير القرآن". انظر:

- عمر رضا كحالة. معجم المؤلفين، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ/1993م، ج 1، ص 223 - 224.

(4) ابن فارس، أحمد. معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، 1399هـ/1979م، ج 4، ص 281.

ب. **العرف في الاصطلاح الفقهي:** أورد الشريف الجرجاني⁽¹⁾ (توفي 816هـ) تعريفاً للعرف قال فيه: "ما

استقرت النفوس عليه بشهادة العقول وتلقته الطباع بالقبول." ⁽²⁾ ويتبين من هذا التعريف ما يلي:

- قوله "ما استقر في النفوس": لفظ "ما" يعم الفعل والقول، فهو يجري في الأقوال والأفعال التعاملية والخلقية. ولفظ "استقر في النفوس" يخرج ما حصل نادراً ولم يكن عادة.

- وقوله "بشهادة العقول": يخرج ما استقر في النفوس من جهة الشهوات كتعاطي المسكرات، وما استقر في النفوس بسبب خاص كفساد الألسنة، أو ما استقر باقتران بعض الأشياء المكروهة أو المحبوبة بحدوث أمور معينة من باب الطيرة والتفأول.

- وقوله "تلقته الطباع بالقبول": يخرج ما أنكرته الطباع أو بعضها فإنه لا يكون عرفاً. ⁽³⁾

والتعريف المذكور رغم شموله وبيانته للمعنى إلا أنه يؤخذ عليه أنه جعل قبول الطباع معياراً لقبول العرف دون تحديد صفة ذلك القبول ولا شروطه ولا ضوابطه. ومع أن هناك من قيد الطباع بالسليمة،⁽⁴⁾ إلا أن هذا القيد أيضاً لا يُخرج من الإشكال، فمن أين تُعرف سلامة الطباع أو حسننها من قبورها؟! ليس هناك إلا جهتان: العقل أو الشرع؛ أما العقل فالناس متفاوتون فيه، وتؤدي الإحالة إليه إلى تفاوت الأعراف فلا يستقر عرف مشترك. فلم يبق إلا الشرع، وهو لا يقبل إلا الأعراف الصالحة، أما الفاسدة فمردودة شرعاً، فيكون التعريف قاصراً على العرف المقبول في الشرع، غير شامل كما أريد له.⁽⁵⁾ وبناء عليه، فالمختار أن يقال في بيان معنى العرف: هو ما استقر في النفوس من جهة العقول، وتلقته الطباع السليمة بالقبول، واستمر الناس عليه، مما

(1) هو علي بن محمد بن علي، المعروف بالسيد الشريف الجرجاني، أبو الحسن، من علماء الحنفية، وله باع في العربية، توفي بشيراز. من آثاره: "كتاب التعريفات"، أنظر:

- المراغي، عبد الله مصطفى. **الفتح المبين في طبقات الأصوليين**، القاهرة: مكتبة ومطبعة المشهد الحسيني، د.ت، ج3، ص 20-21.

(2) الجرجاني، علي بن محمد الشريف. **التعريفات**، تحقيق: إبراهيم الأبياري. بيروت: دار الكتاب العربي، 1418هـ/1998م، ص193.

(3) انظر:

- أبو سنة، أحمد فهمي. **العرف والعادة في رأي الفقهاء**، (بدون ذكر ناشر ولا مكان النشر)، 1412هـ/1992م، ص10.

- الجديدي، عمر بن عبد الكريم. **العرف والعمل في المذهب المالكي ومفهومهما لدى علماء المغرب**، المغرب: مطبعة فضالة، الخمدية، 1404هـ/1984م، ص32.

- ابن التمين، محمد عبد الله. **إعمال العرف في الأحكام والفتاوى في المذهب المالكي**، دبي: دائرة الشؤون الإسلامية والعمل الخيري، 1430هـ/2009م، ص23.

(4) انظر:

- ابن عابدين، محمد أمين بن عمر (توفي 1252هـ). "نشر العرف فيما بُني من الأحكام على العرف"، في: **مجموعة رسائل ابن عابدين**، بيروت: عالم الكتب، د.ت، ج2، ص112.

- الزرقا، مصطفى أحمد. **الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد: المدخل الفقهي العام**، دمشق: مطابع ألف باء- الأديب، 1967م، ج2، ص872.

- الحياط، عبد العزيز. **نظرية العرف**، الأردن: مكتبة الأقصى، عمان، 1977، ص23.

(5) ابن التمين، **إعمال العرف في الأحكام والفتاوى في المذهب المالكي**، مرجع سابق، ص23.

لا تردده الشريعة. ⁽¹⁾ أي: هو الأمر الذي اطمأنت إليه النفوس وعرفته، وتحقق في قرارها وألفته، مستندة في ذلك إلى استحسان العقل المنضبط بالشرع، ولم ينكره أصحاب الذوق السليم في الجماعة. وإنما يحصل استقرار الشيء في النفوس، وقبول الطباع له، بالاستعمال الشائع المتكرر، الصادر عن الميل والرغبة غير المخالفة لأحكام الشرع. ⁽²⁾

ت. **العرف في اصطلاح الدراسات الاجتماعية:** يذهب كثير من الباحثين إلى أن العرف في الدراسات الاجتماعية هو شكل من أشكال الأفعال الاختيارية التي تمت في مجتمع من المجتمعات. فهو مرتبط جذرياً بما يعتقدده غالبية أفراد المجتمع صحيحاً أو نافعاً بغض النظر عن النواحي المنطقية والقياس العقلية. ⁽³⁾ ويرى آخرون أن العرف معيار أو مقياس للحكم على السلوك، ويستمد صفة الإلزام والقهر من خلال مظاهر المقاومة والرفض وأشكال العقاب التي تحل بمن يخالف العرف. ⁽⁴⁾ والظاهر أن مدلول العرف في الدراسات الاجتماعية واسع جداً بحيث يتضمن المعنى الشائع للاستعمالات والعادات والتقاليد والمعتقدات والأفكار والقوانين وما شابه ذلك من مظاهر تراث وثقافة المجتمع. ⁽⁵⁾ كما أن العرف في الدراسات الاجتماعية الغربية لا يقيم وزناً للبعد الديني؛ فقد يتواضع الناس على مسلك غير مقبول ديانة، ومع هذا يؤخذ ذلك العرف بعين الاعتبار كمعيار لضبط السلوك أو الحكم عليه؛ فالمرجعية في تكوين العرف وإن كانت لا تختلف بين الشريعة والدراسات الاجتماعية - فالجماعة هي التي تنشئ الأعراف باطرادها على السير على نهجه وقتاً طويلاً -، إلا أن الشريعة الإسلامية بأحكامها تهذب تلك الأعراف وتخلصها من شوائب الانحراف، أو تتخلص منها وتترع عنها صفة الاعتبار العرفي وتحولها إلى عمل غير مشروع، والأساس في هذا كله مدى تحقيق العرف للمصالح الجماعية والفردية التي جاءت الشريعة لرعايتها؛ في حين تبقى الدراسات الاجتماعية الغربية على الاعتبار العرفي بإطلاق مهما كان مضمونه.

(1) عوض، السيد صالح. **أثر العرف في التشريع الإسلامي**، القاهرة: دار الكتاب الجامعي، 1399هـ/1979م، ص 52. ولمزيد من التفصيل:

- خلاف، عبد الوهاب. **علم أصول الفقه**، الجزائر: الزهراء للنشر والتوزيع، 1990، ص 145.

- البغا، مصطفى ديب. **أثر الأدلة المختلف فيها في الفقه الإسلامي**، دمشق: دار القلم ودار العلوم الإنسانية، 1420هـ/1999م، ص 242.

- بدران، بدران أبو العينين. **أصول الفقه الإسلامي**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، د.ت.، ص 224.

- محده، محمد. **مختصر علم أصول الفقه الإسلامي**، الجزائر: دار الشهاب، باتنة، 1994، ص 288.

(2) انظر:

- أبو سنة، **العرف والعادة في رأي الفقهاء**، مرجع سابق، ص 10.

- الزحيلي، محمد. **النظريات الفقهية**، دمشق: دار القلم، وبيروت: الدار الشامية، 1414هـ/1993م، ص 166 - 167.

(3) مرسى، محمد عبد المعبود. **دراسات في مشكلات الضبط الاجتماعي**، د.ت.، ص 82.

(4) المرجع السابق، ص 83.

(5) مدبولي، جلال. **الاجتماع الثقافي**، القاهرة: دار الثقافة للطباعة والنشر، 1979، ص 87، نقلاً عن: عماد، عبد الغني. **العادات والأعراف**

والتقاليد والتراث الشعبي في العلوم الاجتماعية، ص 4-5.

ث. وظيفة العرف في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي: تعتبر الأعراف الاجتماعية انعكاساً لنتائج الأفكار والقيم المتبعة في المجتمع، كما تعد استجابة طبيعية لحاجات البيئة الاجتماعية ومتطلباتها؛ إذ "تعمل الأعراف الاجتماعية على تسهيل وانسياب حركة المجتمع بشكل يصل إلى العفوية ليتطابق السلوك الاجتماعي، وتتلاشى الفوارق السلوكية، مما يعزز انسجام المجتمع وتجانسه، كما يظهر ذلك في المناسبات الاجتماعية المختلفة كمناسبات الأفراح والأحزان حيث تحكم الأعراف المتبعة وتوجه السلوك الاجتماعي حتى في طريقة اللباس ونوعه".⁽¹⁾ وعلى هذا، يعمل العرف على حماية منظومة القيم الاجتماعية من خلال توجيه السلوك الاجتماعي ضد المؤثرات السلبية التي تعيق وظيفته. ولأجل نجاح العرف في مهمته فإنه يقوم بتهيئة المناخ الملائم لنمو القيم الخيرة، ويشكل قوة ردع خارجية تمنع من اختراق وتجاوز تلك القيم، فيحسب المخالف لها حساباً، وحتى يستمر عنفوان العرف فإنه يكافئ الأفراد على مطابقة سلوكهم وانسجامهم مع القيم المتعارفة، وفي الوقت نفسه يعاقب المتسببين في تجاوز تلك القيم داخل المجتمع من خلال وضعهم موضع الإحراج.⁽²⁾ هذا، ولما كانت الشريعة الإسلامية تقيم أحكامها على اليسر ورفع الحرج ورعاية مصالح الناس في معاشهم ومعادهم؛ فإن للعرف مكانته في منظومة أحكام الشريعة، وله وظائف متعددة أهمها:

2. الوظيفة التشريعية:

إن المذاهب الفقهية الإسلامية متفقة على اعتبار العرف مصدراً للتشريع ودليلاً تبنى عليه الأحكام الفقهية، ومن يتتبع أقوال المتقدمين منهم والمتأخرين يجد كثيراً من العبارات الدالة على حجية عرف الناس وعاداتهم، حتى قالوا: "المشروط عرفاً كالمشروط شرطاً"، و"الثابت بالعرف كالثابت بالنص"، و"العادة محكمة". وقد هداهم إلى هذا ما ورد في الكتاب والسنة بشأن اعتبار العرف. من ذلك:

- قال الله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ﴾ [الأعراف: 199]. فحيث أمر الله تعالى رسوله بأن يأمر بالعرف (وهو ما اعتاده الناس وجرى عليه تعاملهم) دل على اعتباره في الشرع، وإلا لما كان للأمر به فائدة.⁽³⁾

- قال الله تعالى فيما يجب للزوجات على الأزواج من النفقة: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 228]. فقد قيدت الآية الإنفاق بما تعارفه الناس واعتادوه. وقال تعالى في الموضوع نفسه: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 233]، فالآية صريحة في الإحالة إلى اعتماد العرف بشأن النفقة. وقال الله تعالى: ﴿فَكَفَّارَتُهُ إِطْعَامُ عَشْرَةِ مَسَاكِينَ مِنْ أَوْسَطِ مَا تُطْعَمُونَ أَهْلِيكُمْ أَوْ كِسْوَتُهُمْ أَوْ تَحْرِيرُ رَقَبَةٍ﴾ [المائدة: 89]. فقد أحال سبحانه في بيان إطعام العشرة مساكين على الوسط من الطعام المتعارف

(1) العليوات، محمد. "وظائف العرف والتحويلات الاجتماعية"، مجلة البصائر، بيروت، عدد 27، (1423هـ/2003م)، ص72.

(2) المرجع السابق، ص72 وما بعدها.

(3) البغا، أثر الأدلة المختلف فيها، مرجع سابق، ص273.

- عليه، فكانت إحالته للبيان في هذا الحكم المطلق على العرف.
- ثبت أن النبي ﷺ نهي عن بيع ما ليس عند الإنسان، فقال: "لا تبع ما ليس عندك"،⁽¹⁾ وعندما قدم المدينة وجد أهلها يتعاملون بالسلف "السلم" وهو نوع من بيع ما ليس عند البائع فأقرهم عليه⁽²⁾ بعد أن نظّمه لهم مراعيًا في ذلك عُرف العرب.
- قول الرسول ﷺ لهند بنت عتبة -امرأة أبي سفيان- بشأن النفقة: "خذي ما يكفيك وولديك بالمعروف".⁽³⁾ وقال في حجة الوداع عن النساء: "ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف".⁽⁴⁾ ومعنى المعروف في الحديثين: هو القدر الذي عُلِمَ بالعادة أنه الكفاية.
- وبناء عليه، فإن إحالة نصوص الشريعة من الكتاب والسنة إلى الرجوع إلى العرف، واعتماده في معرفة الحكم الشرعي أو في تنفيذه، تؤكد أصالة الوظيفة التشريعية للعرف، وتحيل إلى استثماره والإفادة منه. كما أن العرف في القانون الوضعي يتصدر المبادئ القانونية التي صاغها البشر منذ أقدم العصور، وكما أنه لا يزال -في التشريع الحديث- مصدرًا دائمًا⁽⁵⁾ فهو في الشريعة مصدر دائم لم يتناوله الفقهاء بالانتقاد والاعتراض، بل أوشكوا أن يطبقوا على وجوب اعتباره والأخذ به...⁽⁶⁾ وتأسيساً عليه، فالعرف له وظيفة تشريعية تجعل منه دليلاً مستقلاً قائماً بنفسه تثبت به الحقوق والواجبات، وهذا ما نبه إليه وهبة الزحيلي⁽⁷⁾ بقوله: "ونطاق تأثير العرف عند الفقهاء يتحدد في أنه حجة في تفسير النصوص التشريعية، وقد يراعى في تشريع الأحكام وتوليدها وتعديلها، وبيان وتحديد أنواع الإلزامات والالتزامات في العقود والتصرفات، والأفعال العادية حيث لا دليل سواه".⁽⁸⁾

(1) حديث صحيح أخرجه:

- الأصبحي، مالك بن أنس (توفي 179هـ). الموطأ برواية يحيى الليثي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، مصر: دار إحياء التراث العربي، د.ت، كتاب البيوع، باب العينة وما يشبهها، الحديث رقم: 1315، ج 2، ص 642.
- والترمذي، محمد بن عيسى (توفي 279هـ). سنن الترمذي، حكم على أحاديثه وعلق عليها: محمد ناصر الدين الألباني، الرياض: مكتبة المعارف، د.ت، كتاب البيوع، باب ما جاء في كراهية بيع ما ليس عندك، الحديث رقم: 1232، ص 293.
- (2) أخرجه البخاري، محمد بن إسماعيل (توفي 256هـ). صحيح البخاري، دمشق: دار ابن كثير، 1423هـ/2002م، كتاب السلم، باب السلم في وزن معلوم، الحديث رقم: 2240، ص 534.
- (3) أخرجه البخاري، صحيح البخاري، المرجع السابق، كتاب النفقات، باب نفقة المرأة إذا غاب عنها زوجها، ونفقة الولد، حديث رقم: 5359، ص 1365.
- (4) حديث صحيح أخرجه أبو داود، سليمان بن الأشعث (توفي 275هـ). سنن أبي داود، حكم على أحاديثه وعلق عليها: محمد ناصر الدين الألباني، الرياض: مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، د.ت، كتاب المناسك، باب صفة حج النبي ﷺ، حديث رقم: 1905، ص 330.
- (5) فرج، توفيق حسن. المدخل للعلوم القانونية، بيروت: الدار الجامعية، 1988، ص 250 وما بعدها.
- (6) الصالح، صبحي. معالم الشريعة الإسلامية، بيروت: دار العلم للملايين، 1975، ص 72.
- (7) وهبة مصطفى الزحيلي: فقيه معاصر من مواليد دير عطية بناوحي دمشق عام 1932م، حصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق "الشريعة الإسلامية" عام 1963م من جامعة القاهرة، من كبار أساتذة جامعة دمشق، وعضو المجامع العلمية والفقهية في العالم الإسلامي. من مصنفاته: "الفقه الإسلامي وأدلته"، و"التفسير المنير".
- (8) الزحيلي، وهبة. نظرية الضرورة الشرعية مقارنة مع القانون الوضعي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1402هـ، ص 170.

وتتجلى الأهمية التشريعية للعرف في الأمور الآتية:

أ- حينما يكون العرفُ الدليلُ الوحيد الذي لا يجوز تجاهله والتغاضي عنه، وهذا ما نصت عليه قواعد فقهية متعددة منها: "العادة محكمة"، و"الإذن العرفي كالإذن اللفظي"، و"استعمال الناس حجة يجب العمل بها"، وقد اعتبر العرف دليلاً للحكم حيث لا يوجد دليل غيره في مختلف التشريعات المدنية العربية؛ ذلك أن جوهر القانون هو مضمونه الاجتماعي؛ فما وجد القانون إلا لقصد تنظيم الحياة الاجتماعية.⁽¹⁾ والعرف قانوناً؛ اعتياد الناس على سلوك معين في ناحية معينة من حياتهم الاجتماعية بحيث ينشأ لديهم الاعتقاد بوجود قاعدة ملزمة يتعرض من يخالفها لجزاء مادي.⁽²⁾ ولقد كان العرف المصدر التاريخي الأول لكافة النظم القانونية أياً كانت؛ فهو المصدر الأول للقانون الروماني الذي يعتبر أصل النظام اللاتيني. وهو المصدر الأول للقانون الإنجليزي الذي هو أصل النظام القانوني الأنجلو سكسوني. وما زال العرف يحتل مرتبة كبرى في كلا النظامين.⁽³⁾ ومع هذا، فإن تعقّد الروابط الاجتماعية بين الأفراد، والتطور الحاصل للجماعات البشرية أظهر عجز العرف عن مسايرة الأوضاع الحديثة؛ لأنه ينمو نمواً بطيئاً لا يمكن من مسايرة سرعة التغير الاجتماعي، ولا يقوى على الهيمنة في تنظيم جميع الشؤون الاجتماعية؛ ولهذا، تراجع العرف عن موقع الصدارة لصالح التشريع كمصدر للقانون، ومما زاد في تأكيد اعتبار التشريع في المقام الأول وجود سلطة لها من الوسائل والنفوذ ما يمكنها من فرض التشريع.⁽⁴⁾ هذا، ولكي يصبح العرف مصدراً من مصادر القانون لابد أن يكون عاماً وقديماً وثابتاً ومطابقاً للنظام العام والآداب في المجتمع، وأن يتولد في أذهان الناس الشعور بضرورة احترامه، وأن مخالفته تستوجب توقيع الجزاء عليهم.⁽⁵⁾ ومهما تكن أهمية العرف في صناعة التشريع، فإنه لا يزال يحتل مقاماً لا يمكن الاستغناء عنه ضمن مصادر القانون في الدول المختلفة؛ ففي القانون المدني الجزائري -مثلاً- تبوأ العرف الرتبة الثالثة في مصادر القانون بعد التشريع ومبادئ الشريعة، حيث جاء في المادة الأولى منه: "يسري القانون على جميع المسائل التي تتناولها نصوصه في لفظها أو في فحواها، وإذا لم يوجد نص تشريعي حكم القاضي بمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية، فإذا لم يوجد فبمقتضى العرف، فإذا لم يوجد فبمقتضى مبادئ القانون الطبيعي وقواعد العدالة." مع ملاحظة أن العرف يدخل ضمن مبادئ الشريعة، وتخصيصه بالذكر صراحة تأكيد لأهميته التشريعية. وفي القانون المدني الأردني نصت المادة الثانية منه

(1) فرج، المدخل للعلوم القانونية، مرجع سابق ص181، وانظر:

- عبد الرحمن، حمدي. فكرة القانون، القاهرة، دار الفكر العربي، 1979م، ص4-5.

(2) أبو السعود، رمضان. الوسيط في شرح مقدمة القانون المدني، المدخل إلى القانون، الإسكندرية، دار الجامعة الجديدة، 2003، ص84 وما بعدها، وانظر:

- المهدي، نزيه. المدخل لدراسة القانون، القاهرة، 1992، ص156.

(3) فرج، المدخل للعلوم القانونية، مرجع سابق، ص181، 250، 262.

(4) المرجع السابق، ص251.

(5) المرجع السابق، ص254.

على ما يأتي:

- تسري نصوص هذا القانون على المسائل التي تتناولها هذه النصوص بألفاظها ومعانيها، ولا مساغ للاجتهاد في مورد النص.
- فإذا لم تجد المحكمة نصاً في هذا القانون حكمت بأحكام الفقه الإسلامي الأكثر موافقة لنصوص هذا القانون، فإذا لم توجد فبمقتضى مبادئ الشريعة الإسلامية.
- فإن لم توجد حكمت بمقتضى العرف، فإن لم توجد حكمت بمقتضى قواعد العدالة، ويشترط في العرف أن يكون عاماً وقديماً ثابتاً ومطرداً، ولا يتعارض مع أحكام القانون أو النظام العام أو الآداب، أما إذا كان العرف خاصاً ببلد معين فيسري حكمه على ذلك البلد.⁽¹⁾
- ب- حينما يكون العرف دليلاً للاستحسان. والاستحسان هو العدول بالمسألة عن حكم نظائرها إلى خلافه لدليل أقوى.⁽²⁾ وبناء عليه، يكون الاستحسان بالعرف عدولاً عن مقتضى القياس إلى حكم آخر يخالفه، لجريان العرف بذلك أو عملاً بما اعتاده الناس.⁽³⁾ قال الشاطبي⁽⁴⁾ (توفي 790هـ): "وقد قال ابن العربي⁽⁵⁾ في تفسير الاستحسان بأنه إثبات ترك مقتضى الدليل على طريق الاستثناء والترخص، لمعارضة ما يعارض به في بعض مقتضياته، ثم جعله أقساماً، فمنه ترك الدليل للعرف كرد الأيمان إلى العرف."⁽⁶⁾

(1) القرالة، أحمد ياسين. "وظائف العرف في التشريع الإسلامي"، المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية، جامعة آل البيت، الأردن، المجلد: 3، عدد: 1، (1428هـ/2007م)، ص212.

(2) ينظر:

- البغا، أثر الأدلة المختلف فيها، مرجع سابق، ص122.
- بدران، أصول الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص 195 وما بعدها.
- الحسن، خليفة بابكر. الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين. القاهرة: مكتبة وهبة، 1407هـ/1987م، ص9.
- محمده، محمد. مختصر علم أصول الفقه، مرجع سابق، ص 201.
- رحمان، إبراهيم. المدخل إلى دراسة التشريع الإسلامي، الجزائر: مطبعة سخري، 2010، ص 175 وما بعدها.

(3) انظر:

- البغا، أثر الأدلة المختلف فيها، مرجع سابق، ص143.
- بدران، أصول الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص201 وما بعدها.
- الحسن، الأدلة المختلف فيها عند الأصوليين، مرجع سابق، ص16.
- (4) هو إبراهيم بن موسى الغرناطي الشهير بالشاطبي، أبو إسحاق، من كبار فقهاء المالكية المحققين، ومن المتبحرين في أصول الفقه ومقاصده. من مصنفاته: "الموافقات"، و"الاعتصام". نقلاً عن:

- المراغي. الفتح المبين في طبقات الأصوليين، ج2، ص204.

(5) هو محمد بن عبد الله بن محمد المعافري الأندلسي، أبو بكر بن العربي، القاضي الفقيه المالكي، ولد بإشبيلية عام 468هـ، وتوفي قرب مدينة فاس سنة 543هـ، من مصنفاته: "أحكام القرآن". انظر:

- ابن فرحون، إبراهيم بن علي بن محمد. الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب، تحقيق: علي عمر، القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية، 1423هـ/2003م، ج2، ص233.

(6) الشاطبي، إبراهيم بن موسى. الموافقات في أصول الشريعة، تحقيق: أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، السعودية: دار ابن عقان، الخبر، 1417هـ/1997م، ج5، ص196.

3. الوظيفة التفسيرية:

إن العرف وإن احتل مكانة تشريعية عقب القانون (التشريع) ومبادئ الشريعة، فإنه لا يكتفي بهذا الدور؛ حيث يلجأ إليه في تفسير نصوص المصادر التي تسبقه بالاعتبار، سواء أكانت نصوصاً شرعية أو قانونية، وبالتالي، يقوم العرف ببيان معاني الألفاظ والتصرفات، ويوضح دلالاتها على المقاصد والنيات.⁽¹⁾ يقول الشاطبي (توفي 790هـ): "الكلام الواحد يختلف فهمه بحسب حالين، وبحسب مخاطبين، وبحسب غير ذلك، كالاستفهام لفظه واحد يدخله معانٍ آخر من تقرير وتوبيخ وغير ذلك [...] ولا يدل على معناها المراد إلا الأمور الخارجة وعمدتها مقتضيات الأحوال [...] وإذا فات نقل بعض القرائن الدالة فات فهم الكلام جملة أو فهم شيء منه، ومعرفة الأسباب رافعة لكل مشكل."⁽²⁾

إن العرف من أهم الوسائل والأدوات المساعدة على بيان مقصود الخطاب، وله دور كبير في تحديد مدلولات الألفاظ ومعانيها؛ "فقد يتضمن القانون نصوصاً تحيل إلى العرف باعتباره معاوناً للتشريع، سواء أكان ذلك في تنظيم مسألة من المسائل، أم في التعرف على نية المتعاقدين وتفسيرها، أم لبيان حدود فكرة معينة يفضل المشرع أن يترك تحديده للعرف."⁽³⁾ والمعنى السابق هو ما أخذ به القانون المدني الأردني، فقد نصت المادة 239 منه على ما يأتي:

- إذا كانت عبارة العقد واضحة فلا يجوز الانحراف عنها من طريق تفسيرها للتعرف على إرادة المتعاقدين.
- أما إذا كان هناك محل لتفسير العقد فيجب البحث عن النية المشتركة للمتعاقدين، دون الوقوف على المعنى الحرفي للألفاظ، مع الاستهداء في ذلك بطبيعة التعامل، وبما ينبغي أن يتوافر من أمانة وثقة بين المتعاقدين، وفقاً للعرف الجاري في المعاملات.⁽⁴⁾

ومن جهة أخرى، يعتبر العرف معياراً لغيره، حيث يتولى بيان نوع ومقدار ما كان مجملاً، أو يضبط غير المنضبط.⁽⁵⁾ يقول القرافي⁽⁶⁾ (توفي 684هـ): "وما ليس فيه معيار شرعي اعتبرت فيه العادة العامة."⁽⁷⁾ وهذا ما نجده في تحديد مقدار كثير من الأمور المطلقة والمجملة، وخاصة تلك التي يتعذر ضبطها بمعايير ثابتة ومحددة بسبب اختلافها زماناً ومكاناً، بل إنها قد تختلف حتى في الزمان الواحد.⁽⁸⁾ ومنها ما جاء في قول الله تعالى:

(1) صالح، محمد أديب. تفسير النصوص في الفقه الإسلامي، بيروت: المكتب الإسلامي، 1413هـ/1993م، ج 1، ص 59.

(2) الشاطبي، الموافقات، مرجع سابق، ج 4، ص 146.

(3) ينظر: فرج، توفيق حسن. المدخل للعلوم القانونية، ص 263.

(4) القرالة، "وظائف العرف في التشريع الإسلامي"، مرجع سابق، ص 197-198.

(5) المرجع السابق، ص 207.

(6) هو أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي، الإمام المالكي الحافظ، له مؤلفات جليلة في الفقه والأصول، منها: "أنوار البروق في أنواء الفروق" المشهور بـ: "الفروق"، و"الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام"، و"الذخيرة". ينظر:

- ابن فرحون. الديباج المذهب، ج 1، ص 205.

(7) القرافي، أحمد بن إدريس. الفروق، تحقيق: خليل المنصور، بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ/1998م، ج 3، ص 431.

(8) القرالة، "وظائف العرف في التشريع الإسلامي"، مرجع سابق، ص 207.

﴿وَلِلْمُطَلَّقَاتِ مَتَاعٌ بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 241]، وقوله: ﴿وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 6]، وقوله أيضاً: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 233]. يقول الشوكاني⁽¹⁾ (توفي 1250هـ): "والمراد بالمعروف القدر الذي عرف بالعادة أنه الكفاية."⁽²⁾ وبناء عليه اعتمد الفقهاء على العرف في تحديد كثير من الأمور التي لا سبيل لتحديدتها غير العرف، يقول ابن قدامة⁽³⁾ (توفي 620هـ): "إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَا يُلْقِي حُكْمًا عَلَى مَا لَيْسَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ طَرِيقٌ، فَلَمَّا لَمْ يَبَيِّنْهُ، تَعَيَّنَ الْعَرَفُ طَرِيقًا لِمَعْرِفَتِهِ، إِذْ لَيْسَ لَهُ طَرِيقٌ سِوَاهُ."⁽⁴⁾

4. الوظيفة القضائية:

ولئن كان للعرف دوره المهم باعتباره دليلاً وأصلاً تشريعياً معتبراً في الشرع والقانون؛ وله الدور المهم أيضاً في تفسير النصوص والتصرفات، وكل ذلك يعتمد في القضاء أو الفتوى؛ فإن له وظائف أخرى تختص بالجانب القضائي أثناء النظر في الدعاوى والفصل فيها بما يحقق العدل ويقيم أركانه.

ومن أبرز مظاهر اللجوء إلى العرف في القضاء: ترجيح القاضي قول من يدعي ما يوافق العرف؛ فالقاعدة العامة في التشريع الإسلامي هي: "أن البينة على المدعي واليمين على من أنكر"⁽⁵⁾، فلا يتم القضاء لصاحب دعوى إلا بناء على قوة دليله، وهذا الدليل قد يكون وثيقة مكتوبة أو شهادة أو إقراراً، ونحو ذلك. وهذا يقتضي ابتداءً تحديد كل من المدعي والمدعى عليه، وللعرف دور مهم في ذلك يمكن بيانه في الأمور الآتية:

أ. إن المدعي: هو من يتمسك بغير الظاهر، والمدعى عليه من يتمسك بالظاهر، والظاهر هنا أنواع أحدها العرف، وعليه، فيكون المدعي هو من يدعي خلاف العرف، وعليه يقع عبء الإثبات، والمدعى عليه من يتمسك بالعرف، وفي هذا يقول ابن فرحون⁽⁶⁾ (توفي 799هـ): "قَالَ الْقَرَفِيُّ: الْمُدَّعِي مَنْ كَانَ قَوْلُهُ عَلَى خِلَافٍ أَصْلٍ أَوْ

(1) هو محمد بن علي بن محمد الشوكاني، فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن، ولد عام 1173هـ بهجرة شوكان، تولى قضاء صنعاء. من آثاره: "نيل الأوطار"، و"الدرر البهية"، و"فتح القدير". أنظر:

- الزركلي، الأعلام، ج6، ص298.

(2) الشوكاني، محمد بن علي. نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث الأحكام، مصر: مطبعة مصطفى البابي الحلبي، د.ت. ج6، ص363.

(3) هو عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، موفق الدين، أبو محمد، الفقيه الحنبلي، ولد عام 545هـ، من مصنفاته: "روضة الناظر"، و"المغني شرح مختصر الخرقي"، و"الكافي"، و"المقنع". توفي بدمشق. أنظر:

- الكتبي، محمد بن شاكر (توفي 764هـ). فوات الوفيات، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مصر: مطبعة السعادة، 1951، ج1، ص433.

(4) ابن قدامة، عبد الله بن أحمد. المغني، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح محمد الحلو، الرياض: دار عالم الكتب، 1426هـ/2005م، ج5، ص344.

(5) المادة 76 من مجلة الأحكام العدلية؛ والمادة 77 من القانون المدني الأردني؛ أنظر:

- القرالة، "وظائف العرف في التشريع الإسلامي"، مرجع سابق، ص214.

(6) هو إبراهيم بن علي بن أبي القاسم بن محمد بن فرحون، فقيه مالكي، ولد عام 719هـ بالمدينة ونشأ بها، وتفقه فيها وولي قضاءها، كان عالماً بالفقه والأصول والفرائض وعلم القضاء، من آثاره: "تبصرة الحكام"، و"الدليج المذهب". أنظر:

- مخلوف، محمد بن محمد. شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، بيروت: دار الفكر، د.ت، ص222.

عُرْفٍ، وَالْمُدْعَى عَلَيْهِ مَنْ كَانَ قَوْلُهُ عَلَى وَفْقٍ أَصْلٍ أَوْ عُرْفٍ [...] قَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ⁽¹⁾: وَالْمَعْهُودُ هُوَ شَهَادَةُ الْعُرْفِ، وَالْأَصْلُ اسْتِصْحَابُ الْحَالِ⁽²⁾.

ب. إن القول المعتد به هو قول مَنْ يشهد العرف بصدق قوله. ومن جملة الأحكام الواردة في هذا ما نقله ابن فرحون (توفي 799هـ) فقال: "وَفِي أَحْكَامِ ابْنِ سَهْلٍ⁽³⁾: فِي امْرَأَةٍ أَسْلَفَتْ زَوْجَهَا ثَلَاثِينَ دِينَارًا ذَهَبًا، وَأَنْظَرَتْهُ خَمْسَةَ أَعوَامٍ أَوْ ثَلَاثَةَ الشُّكِّ مِثِّي، ثُمَّ طَلَقَهَا بَعْدَ عَامٍ وَنِصْفٍ مِنْ تَارِيخِ السَّلَفِ، فَرَعَمَتْ أَنَّهَا إِنَّمَا أَسْلَفَتْهُ وَأَنْظَرَتْهُ اسْتِدَامَةً لِعِصْمَتِهَا مَعَهُ وَرَجَاءً فِي حُسْنِ صُحْبَتِهِ لَهَا، وَكَانَ التَّحَاكُمُ فِيهِ عِنْدَ ابْنِ بَقِيٍّ فَشَاوَرَ فِي ذَلِكَ، فَأَقْبَى ابْنُ عَتَّابٍ الْقَوْلُ قَوْلُ الْمَرْأَةِ فِيمَا ادَّعَتْهُ مِنْ ذَلِكَ وَتَحْلِفُ ثُمَّ تَأْخُذُ حَقَّهَا مِنْهُ حَالًا، وَبِذَلِكَ أَقْبَى الشَّيْخُ فِيهَا قَبْلَ هَذَا: أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهَا مَعَ يَمِينِهَا إِذْ هُوَ الظَّاهِرُ مِنْ أَمْرِ النِّسَاءِ، أَنَّهُنَّ إِنَّمَا يَفْعَلْنَ ذَلِكَ لِذَلِكَ، فَهُوَ كَالْعُرْفِ الَّذِي يُصَدِّقُ فِيهِ مَنْ ادَّعَاهُ [...] وَمَنْ ادَّعَى عَلَى الْمَعْرُوفِ صَدَقَ، وَلَئِنْ الْعُرْفُ كَالشَّاهِدِ بِدَعْوَاهَا، وَالْمُتَعَارَفُ مِنْ أَحْوَالِ النِّسَاءِ فِيمَا يُوسِّعْنَ بِهِ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ مِنْ أَمْوَالِهِنَّ، إِنَّمَا يُرَدُّ بِذَلِكَ مَوَدَّاتِ الْأَزْوَاجِ، وَاسْتِدَامَةُ عِصْمَتِهِنَّ [...] فَإِذَا وَقَعَ الطَّلَاقُ اسْتَحَالَتْ نُفُوسُهُنَّ عَنْ ذَلِكَ إِلَى ضِدِّهِ. هَذَا الَّذِي لَا يُعْرَفُ غَيْرُهُ⁽⁴⁾." ومن الأمثلة على ذلك أيضًا: اختلاف الزوجين في متاع البيت وهما في العصمة أو بعد طلاق أو موت... فإن الحكم في ذلك أن يقضى للمرأة بما يعرف للنساء، وللرجال بما يعرف للرجال، وما يصلح لهما قضي به للرجال؛ لأن البيت بيته في جاري العادة فهو تحت يده فيقدم لأجل اليد⁽⁵⁾.

ج. إن كل دعوى يكذبها العرف فهي مرفوضة وباطلة، يقول ابن القيم⁽¹⁾ (توفي 751هـ): "وكل دعوى ينفيها

(1) هو محمد بن عبد السلام بن يوسف بن كثير الهواري، المستيري، التونسي المالكي، أبو عبد الله: فقيه، أصولي، متكلم، محدث، عالم بالعربية والمعاين والبيان. ولي القضاء بتونس. ولد عام 676هـ، وتوفي سنة 749هـ. من آثاره: "شرح تنبيه الطالب لفهم ألفاظ جامع الأمهات لابن الحاجب". أنظر:

- ابن فرحون. الديباج المذهب، ج2، ص309.
- (2) نقلًا عن: ابن فرحون، إبراهيم بن محمد. تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، بيروت: دار الكتب العلمية، ج1، ص140. وينظر:
- القرافي، الفروق، مرجع سابق، ج3، ص277-278.
- (3) هو عيسى أبو الأصبغ بن سهل بن عبد الله الأسدي الأندلسي، سكن قرطبة وتفقه بها، من جلة الفقهاء وكبار العلماء، وتولى القضاء بغرناطة وغيرها. توفي سنة 486هـ. له: "الإعلام بنوازل الأحكام". ينظر:
- ابن فرحون، الديباج المذهب، ص182.
- (4) المرجع السابق، ج2، ص72؛ وينظر:
- القرافي، الفروق، مرجع سابق، ج3، ص277-278.
- (5) القزالة، "وظائف العرف في التشريع الإسلامي"، مرجع سابق، ص215؛ وينظر:
- ابن القيم، محمد بن أبي بكر الزرعي. الطرق الحكمية في السياسة الشرعية، تحقيق: محمد جميل غازي، القاهرة: مطبعة المدني، د.ت، ص141.

(1) هو محمد بن أبي بكر بن أيوب الزرعي الدمشقي، ابن قيم الجوزية، الفقيه الحنبلي، الأصولي، المفسر، المحدث، الأديب. ولد عام 691هـ، تفقه على شيخ الإسلام ابن تيمية ولازمه وسجن معه في قلعة دمشق، من مصنفاته: "إعلام الموقعين عن رب العالمين"، و"زاد المعاد"، و"الطرق الحكمية"، توفي بدمشق. ينظر:

العرف وتكذيبها العادة فإنها مرفوضة غير مسموعة [...] وهذا المذهب هو الذي ندين به، ولا يليق بهذه الشريعة الكاملة سواه" (1) وهو ما تنص عليه قاعدة: (المتنع عادة كالممتنع حقيقة). (2) ولقد أكد على أهمية العرف في القضاء عدد كبير من الفقهاء إلى درجة أن عقد إبراهيم بن محمد بن فرحون (توفي 799هـ) باباً خاصاً في كتابه: "تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام" جعل عنوانه: "باب في القضاء بالعرف والعادة، وكذلك فعل الطرابلسي" (3) (توفي 844هـ) في كتابه: "معين الحكام فيما يتردد بين الخصمين من الأحكام". (4)

هذا، ولئن كان للعرف لدى الناس سلطان وله في الشريعة برهان؛ فإن بابه ليس مشرعاً على مصراعيه، وإنما تضبطه شروط تميز الصالح من غيره، وتبين المجالات التي له فيها اعتبار، وبهذا يقطع الطريق على الاسترسال مع أهواء الناس والأغراض الفاسدة. وتتلخص شروط اعتبار العرف فيما يلي (5):

- أن يكون العرف مطّرداً أو غالباً؛ أي: أن يكون العمل به -لدى متعارفيه- مستمراً في جميع الحوادث لا يتخلف في واحدة منها، وهذا هو معنى الاطراد. أو أن يكون العمل به جارياً في أكثر الحوادث إذا لم يكن في جميعها، وهذا هو معنى العلبة.
- أن يكون موجوداً عند إنشاء التصرف، بمعنى كون حدوث العرف سابقاً عن حدوث التصرف، ثم يستمر إلى زمانه فيقارن حدوثه؛ لأن العرف إنما يؤثر فيما يوجد بعده لا فيما مضى قبله.
- أن لا يعارض العرف تصريح بخلافه؛ أي: لا يوجد من المتعاقدين عند إنشاء التصرف تصريح أو عمل منهما يفيد عكس ما جرى به العرف.
- أن لا يكون العرف مخالفاً لأدلة الشرع.
- أن يكون العرف عاماً في جميع البلاد إن كان هذا العرف مما يخص به العام أو يقيد به المطلق من نصوص التشريع.
- أن يكون ملزماً يتحتم العمل بمقتضاه في نظر الناس.

وإن هذه الشروط المذكورة تصبح عديمة الفائدة إذا لم يكن هناك تصميم جماعي لإخضاع الأعراف القائمة لها؛ لأنه بدون هذا التصميم تصبح تلك الشروط لا تساوي شيئاً؛ إذ يظل الباب مفتوحاً أمام الوصولييين

-
- الحنبلي، ابن العماد (توفي 1089هـ). شذرات الذهب في أخبار من ذهب، بيروت: المكتب التجاري، د.ت، ج6، ص168.
 - (1) ابن القيم، محمد بن أبي بكر. إعلام الموقعين عن رب العالمين، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، بيروت: دار الجيل، 1973، ج3، ص352.
 - (2) المادة 38 من مجلة الأحكام العدلية، وهي نص المادة 223 من القانون المدني الأردني. ويقول الكاساني: "الأصل في أحكام الشرع أن المستحيل عادة يلحق بالمستحيل حقيقة". بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ج4، ص84.
 - (3) هو علي بن خليل الطرابلسي، أبو الحسن، علاء الدين؛ فقيه حنفي، كان قاضياً بالقدس. أنظر:
 - خير الدين، الزركلي، الأعلام، بيروت: دار العلم للملايين، 2002، ج4، ص286.
 - (4) القرالة، "وظائف العرف في التشريع الإسلامي"، مرجع سابق، ص215.
 - (5) البغا، أثر الأدلة المختلف فيها، مرجع سابق، ص280 وما بعدها؛ وانظر:
 - بدران، أصول الفقه الإسلامي، مرجع سابق، ص229 وما بعدها.
 - الزحيلي، النظريات الفقهية، مرجع سابق، ص176 وما بعدها.

فيلمسكون بأعراف بالية إذا كانت في صالحهم أو يحاولون بثّ أعراف أخرى من ذلك النوع. وهكذا يتوصل المغرضون إلى تحقيق مآربهم عن طريق المغالطة.⁽¹⁾

والذي يثير الانتباه في معالجة القرآن الكريم لمادة "العرف" أنّها جاءت في ثمانية وثلاثين (38) موضعاً، وهي في جميع مواضعها المراد منها ما تعارفه الناس في ذلك الوقت من مثل ذلك الأمر⁽²⁾، وأكثر ما وردت في الأحكام المتعلقة بالأسرة، كالأمر بحسن عشرة النساء، مثل قوله تعالى: ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 19]، والنفقة: ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 233]، وفي الإمساك والتسريح: ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَلَبَّغْنَ أَجَلَهُنَّ فَأُمْسِكُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ أَوْ سَرِّحُوهُنَّ بِمَعْرُوفٍ﴾ [البقرة: 231]، وقوله سبحانه: ﴿وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرَهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: 236]. فهذه الآيات وغيرها توجه إلى المنحى نفسه، وهو إجراء الأمور على ما اعتاده الناس وألفوه في أحوالهم الدينية والأخلاقية والعادية.⁽³⁾ وكان نصيب الأسرة هو الأوفر في تلك المعالجة القرآنية؛ مما يوحى بأثر العرف على الأسرة وبأهميته في قضاياها.

والذي يقتضي النظر المتجدد أن الأعراف الاجتماعية قد تصاب بأعطاب وأمراض، خاصة عند التحولات التي تتعرض لها المجتمعات؛ فقد تفقد الأعراف وظائفها الحيوية أو كفاءتها الوظيفية مما يجعلها عرضة للتحويل والتغير، والتأثير سلباً على انسجام المجتمع واستقراره.⁽⁴⁾

ثانياً: مظاهر تحول الأعراف الاجتماعية وأثره على الأسرة المسلمة:

1. اتجاه الأعراف الاجتماعية نحو التحايل والتعقيد:

إنّ التحول الاجتماعي يسبب صوراً من اهتزاز القيم الذي يغري بتجاوزها بشكل غير صريح، وبعيداً عن استفزاز أحكام التشريع والأعراف المستندة إليها، ولأجل الهروب من التناقض الداخلي، ومن الصدام مع المجتمع في حال المخالفة الصريحة للقيم الاجتماعية، يتكون عرف اجتماعي خجول ابتداءً متجاوز للقيم والأعراف انتهاءً، يعتمد في التعبير عن نفسه على التحايل لصناعة السلوك الجديد، ويبحث عن طرق ملتوية وغير مباشرة لإخراج الفكرة الجديدة إلى الواقع، ويقوم هذا السلوك الجديد بالترويج لنفسه تدريجياً ليجعل لنفسه موقعاً داخل النسيج الاجتماعي ولو بعد حين.⁽⁵⁾

(1) أبو عجيبة، مصطفى عبد الرحيم. العرف وأثره في التشريع الإسلامي، ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان بطرابلس، 1986، ص19.

(2) ابن النجار، محمد بن أحمد الفتوح (توفي 972هـ). شرح الكوكب المنير. تحقيق: محمد الزحيلي ونزيه حماد؛ الرياض: مكتبة العبيكان، 1418هـ/1997م، ج4، ص449.

(3) ابن التمين، أعمال العرف في الأحكام والفتاوى في المذهب المالكي، مرجع سابق، ص58 وما بعدها.

(4) العليوات، "وظائف العرف والتحويلات الاجتماعية"، مرجع سابق، ص73.

(5) المرجع السابق، ص74.

أمثلة عن اتجاه الأعراف الاجتماعية نحو التحايل والتعقيد:

أ. اللباس الشرعي بالنسبة للمرأة المسلمة: من الأمثلة البارزة في مسألة التحايل لأجل تغيير القيم ما يتعلق باللباس الشرعي للمرأة المسلمة، وهو موضوع له أهميته البالغة كحكم شرعي، وله تأثيره الاجتماعي العميق في أخلاق الأسرة المسلمة والمجتمع المسلم، كما له الدور الوقائي بالغ الأهمية في مسائل حماية الأعراس وصيانتها. حيث تتجه أعراف جديدة في الوقت الحاضر إلى التحايل على الحجاب الشرعي عن طريق بعض الأزياء الجديدة التي تقوم بجزء بسيط من وظائف الحجاب، وحيث إن العرف الاجتماعي المستند على الحكم الشرعي ينكر التبرج والسفور ويحرمه، فيلجأ عندئذ العرف الجديد إلى التحايل على العرف السائد ليأخذ طريقه في التشكيل تدريجياً كسلوك عام موازياً للأول ومنافساً له، استغلالاً لحالة المجتمع المتحول الذي يشهد اضطراباً قيمياً شديداً، فالوقوف من العرف الجديد يكون بارداً ومحايياً، ولا يشكل قوة ردع كافية.⁽¹⁾ وبهذا يتجلى لنا انحراف العرف الاجتماعي عن حماية القيم وصيانتها من التبدل والتغير، والذي سبب هذا الانحراف هو نزوع الناس إلى التحايل والتعقيد بفعل عوامل مختلفة (اقتصادية، وسياسية، وإعلامية، وجغرافية...) وبالتالي، لم يعد العرف معبراً عن حقيقة القيم، ويفقد مصداقيته في المجتمع بسبب مسلك التحايل والالتواء، وهذا مكنم الخطر في هذا النوع من التحول في الأعراف التي يتخلى فيها العرف عن وظيفته في تنظيم وتسهيل وانسياب مختلف العلاقات الاجتماعية، وفي تيسير العقود والعلاقات، وفي إزالة الحواجز المصطنعة والتعقيدات الضارة التي تنتج التأزم الاجتماعي.⁽²⁾

ب. المهور وتكاليف الزواج: إن من أكثر المظاهر الدالة على الاتجاه نحو التعقيد ما نشهده من انسياق مجتمعاتنا إلى المبالغة والتكلف في المهور والهدايا وحفلات الخطوبة والزواج، مما جعل المجتمع يكلف نفسه دفع فواتير باهظة التكلفة ومرهقة إلى حد كبير، كان من الأجدر أن توظف في مشاريع تنمية تعود على المجتمع بالفائدة.⁽³⁾ هذا من جهة، ومن جهة أخرى -وهي الأخطر- نجد الأعراف الاجتماعية الجديدة تعرقل سعي الشباب للزواج بسبب تلك التكاليف المرهقة، حيث يعجز الشباب عن توفيرها؛ ويؤول الأمر في آخر المطاف إلى اتجاه الأعراف الاجتماعية نحو مزيد من التعقيدات مما يجعل الأزمات الاجتماعية تتراكم ويمتد أذاها إلى جوانب كثيرة من الحياة.⁽⁴⁾

إن من أكثر المشكلات عميقة الأثر في حياة الأمة وفي تكوينها مشكلة الزواج بالنسبة إلى الشباب، فالواقع المشهود أن الكثير من شبابنا يُعرضون عن الزواج إلى أن يتجاوز الواحد منهم سن الثلاثين؛ ويترتب على

(1) المرجع السابق، ص74.

(2) المرجع السابق، ص73.

(3) المرجع السابق، ص73.

(4) المرجع السابق، ص73، وأيضاً:

- علوان، عبد الله ناصح. عقبات الزواج وطرق معالجتها، القاهرة: دار السلام، 1423هـ/2002م، ص107.

ذلك أن الكثرات من بناتنا يتعطلن عن الزواج إلى تلك السن، فيضيع على الجنسين ربيع الحياة وبهجته وقوته، ويضيع على الأمة نبات ذلك الربيع، ثم تضيع بسبب ذلك أخلاقاً وأعراض وأموال، وإذا زادت هذه المشكلة فشواً واستحكم في الناس هذا العرف الفاسد فإن الأمة تتلاشى في عشرات من السنين.⁽¹⁾ إن الذين يتوقون إلى العفة والحياة الطبيعية - كما أمر الله سبحانه وتعالى - تجد الواحد منهم يجيبك إذا سألته: كيف أتزوج مع هذه الشروط المرهقة، وهذه العوائد التي تجلب الإفلاس على الأغنياء، فكيف بالفقراء أمثالنا؟ والحقيقة أن أكثر هؤلاء لصادقون في كثير من هذه المعاذير، وإن عذرهم لبين ولا تلحقهم في هذا ملامة، وإنما اللوم كل اللوم على هذه المجتمعات التي نبذت هداية السماء وسيرة العقلاء، وتناولت هذه المسائل الكبيرة بالنظر القصير.⁽²⁾ يقول محمد البشير الإبراهيمي⁽³⁾ (توفي 1385هـ): "ولو أننا وقفنا عند حدود الله، ويسرنا ما عسرته العوائد من أمور الزواج، لما وقعنا في هذه المشكلة، ولكننا عسرنا اليسير وحكمنا العوائد والعجائز القواعد في مسألة خطيرة كهذه، فأصبح الزواج - الذي جعله الله سكناً وألفة ورحمة - سبيلاً للقلق والبلاء والشقاء، وأصبح اللقاء - الذي جعله الله عمارة بيت وبناء أسرة - خراباً لبيتين. بما فرضته العوائد من مغالاة في المهور وتفنن في النفقات والمغارم."⁽⁴⁾ ومع انتشار الوعي الديني في مجتمعاتنا ظننا أن الأعراف الفاسدة قد ماتت أو أنها أوشكت أن تموت؛ لكن داعي الشيطان إليها دعا فأسمع؛ فإذا بمجتمعاتنا تنقاد بسهولة إلى أعراف جديدة أكثر قسوة بفعل تعقيدات الحياة اليومية وتأثير وسائل الإعلام المختلفة والتفنن في تسويق عادات وأعراف الغرب.

إن مشكلة المغالاة في المهور ومصاريف الزواج قد أفضت بنا الأعراف السيئة فيها إلى سلوك سبيل منحرف عما تقتضيه الحكمة وعما تقتضيه المصلحة، وهو تنزل الأغنياء للفقراء رفقا بهم وتيسيراً عليهم، فأصبح الفقراء يتناولون إلى مراتب الأغنياء ويقلدونهم تشبهاً بهم ومجاعة لهم، والضعيف إذا جارى القوي انبت وهلك.⁽⁵⁾ إن الإسلام يدعو إلى التيسير والتسامح والفطرة في أمر الزواج، وقد عقد ابن القيم (توفي 751هـ) في كتابه "زاد المعاد" فصلاً خاصاً لقضاء النبي ﷺ - في الصداق قال فيه: ثبت في "صحيح مسلم": عن عائشة

(1) الإبراهيمي، محمد البشير. عيون البصائر، الجزائر: شركة دار الأمة، 2007، ص323.

(2) المرجع السابق، ص324، 325.

(3) هو محمد البشير بن محمد السعدي بن عمر الإبراهيمي، من كبار علماء الجزائر في العصر الحديث، ولد عام 1889 بقرية "رأس الوادي" بنواحي مدينة سطيف شرق الجزائر، حيث حفظ القرآن الكريم وتلقى مبادئ العلوم، ورحل رفقة عائلته إلى المدينة المنورة حيث أكمل دراسته، ثم رحل إلى دمشق عام 1917 لتدريس الآداب العربية بالمدرسة السلطانية، وقرر عام 1920 العودة للجزائر، حيث أسهم رفقة عبد الحميد بن باديس في إنشاء جمعية العلماء المسلمين الجزائريين عام 1931، وكان نائباً للرئيس، وتولى رئاستها بعد وفاة ابن باديس عام 1940. تعرّض بسبب نشاطه التعليمي والإعلامي والديني لمضايقات السجن والنفي من قبل الاحتلال، وكان له دور بارز في دعم الثورة الجزائرية في الخارج. توفي بالجزائر. أنظر:

- الإبراهيمي، أحمد طالب، آثار الإمام محمد البشير الإبراهيمي، بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1997، ج1، ص9-13.

(4) المرجع السابق، ص325.

(5) ينظر:

- المرجع السابق، ص359.

- علوان، عقبات الزواج وطرق معالجتها، مرجع سابق، ص107 وما بعدها.

رضي الله عنها: كَانَ صَدَاقُ النَّبِيِّ ﷺ لِأَزْوَاجِهِ ثِنْتِي عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً وَنَشَاءً، فَذَلِكَ خَمْسَمِائَةٍ. وَقَالَ عُمَرُ -رضي الله عنه-: مَا عَلِمْتُ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ- نَكَحَ شَيْئاً مِنْ نِسَائِهِ، وَلَا أَنْكَحَ شَيْئاً مِنْ بَنَاتِهِ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ ثِنْتِي عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً. قَالَ الترمذي: حديث حسن صحيح. انتهى. وفي "صحيح البخاري": من حديث سهل بن سعد، أن النبي ﷺ - قال لرجل: "تَزَوَّجْ وَلَوْ بِخَاتَمٍ مِنْ حَدِيدٍ". وفي سنن أبي داود: من حديث جابر، أن النبي ﷺ - قال: "مَنْ أَعْطَى فِي صَدَاقٍ مِلاًءَ كَفِيهِ سَوِيْقاً أَوْ ثَمَراً، فَقَدْ اسْتَحْلَ". وفي الترمذي: أن امرأة من بني فزارة تزوجت على نعلين، فقال رسول الله ﷺ -: "رَضِيتَ مِنْ نَفْسِكَ وَمَالِكَ بِنَعْلَيْنِ؟" قالت: نعم، فأجازه. قال الترمذي: حديث حسن صحيح. وفي مسند الإمام أحمد: من حديث عائشة رضي الله عنها، عن النبي ﷺ -: "إِنَّ أَعْظَمَ النِّكَاحِ بَرَكَهً أَيْسَرُهُ مَوْثِقَةً". وفي "الصحيحين": أن امرأة جاءت إلى النبي ﷺ -، فقالت: يا رسول الله، إني قد وهبت نفسي لك، فقامت طويلاً، فقال رجل: يا رسول الله، زَوَّجْنِيهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَكَ بِهَا حَاجَةٌ، فقال رسول الله ﷺ -: "فَهَلْ عِنْدَكَ مِنْ شَيْءٍ تُصَدِّقُهَا بِإِيَّاهُ؟" قال: ما عندي إلا إزارِي هذا، فقال رسول الله ﷺ -: "إِنَّكَ إِنْ أَعْطَيْتَهَا إِزَارَكَ جَلَسَتْ وَلَا إِزَارَكَ لَكَ، فَالْتَمِسْ شَيْئاً"، قال: لا أجد شيئاً، قال: "فَالْتَمِسْ وَلَوْ خَاتِماً مِنْ حَدِيدٍ"، فالتمس فلم يجد شيئاً، فقال رسول الله ﷺ -: "هَلْ مَعَكَ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ؟" قال: نعم سورة كذا وسورة كذا، لِسُورِ سَمَاهَا، فقال رسول الله ﷺ -: "قَدْ زَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ"، فتضمن هذا الحديث أن الصداق لا يتقدَّرُ أَقْلُهُ، وأن قبضة السويق وخاتم الحديد والنعلين يَصِحُّ تسميتها مهراً وتَحِلُّ بها الزوجة. وتضمن أن المغالاة في المهر مكروهة في النكاح وأنها من قلة بركته وعُسره.⁽¹⁾

ومما سبق، تتأكد لدينا جملة حقائق حريّ بالمسلمين وضعها في المقام الأسمى والاهتمام الكبير، وتوظيف كل الإمكانيات لإبرازها والتذكير بها في جميع المحافل، وأهمها ما يلي:

- أن يغلب على الصداق معنى كونه هدية رمزية تعبر عن صدق التوجه نحو الزواج.
- استبعاد الأغراض غير المشروعة كالإكثار في المصاريف لأجل المباهاة والتفاخر.
- التيسير وعدم تكليف النفس ولا الآخرين أكثر من قدرتهم.
- الإشادة بالكسب الحلال البعيد عن الشبهات، فإنه كثير البركة وإن قلَّت كميته.

ت. التكلف والمبالغة في المناسبات الاجتماعية: من الأمثلة كذلك في اتجاه الأعراف نحو التعقيد: ما نشهده على صعيد العلاقات الاجتماعية بين الناس، حيث أصبحت فاتورة العلاقات الاجتماعية بدورها باهظة ومكلفة بسبب المبالغة والتكلف في الضيافة وهدايا البيوت الجديدة والموايد الجدد وحفلات الختان والنجاح في الدراسة والترقي في الوظائف ونحوها، وفي كل يوم يستحدث الجديد الذي يرفع فاتورة الإنفاق الأسري؛ مما ينتج عنه تثاقل وعزوف كثير من الناس عن تلك العلاقات المكلفة، والحرص على التخلص من أعباء اجتماعية ومالية ونفسية مكلفة لا قبل لهم بها؛ وينجم عن ذلك مخاطر جمّة، وأزمات حادة اجتماعية ونفسية -بالغة الأثر- تؤدي إلى

(1) ابن القيم، محمد بن أبي بكر. زاد المعاد في هدي خير العباد، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1415هـ/1994م، ج5، ص176-178.

تلهل بنية العلاقات الاجتماعية والانسحاب التدريجي من الحياة العامة، ويؤول الأمر إلى انتشار أمراض العزلة النفسية والتفكك والتشرد داخل المجتمع.⁽¹⁾

ث. التفريط في ممارسة حق القوامة باسم الحرية الشخصية: إن الذي يلاحظ وضع أغلب الأسر في المدن الكبرى يكاد يجزم أن الرجل لا سلطان له على أهل بيته؛ فكل فرد من العائلة يقرر وينفذ دون أدنى اعتبار لصاحب البيت؛ حيث تخرج المرأة أو البنت أو تدخل دون رقيب ولا حسيب في الليل أو في النهار، ولا يأخذ الرجل خبراً إلا إذا كان المطلوب منه شيئاً من الدعم المادي ونحوه، أو على سبيل الإعلام فقط. والذي كانت عليه الأسرة العربية المسلمة وتوارثته الأجيال أن الكلمة الأولى والأخيرة لرجل البيت (على أهله وعلى أولاده)، والذي دعمته الشريعة الإسلامية أن الزوجة تطيع زوجها ولا تخرج من البيت إلا بإذنه وفي حدود التزام الأخلاق الإسلامية. لكن مع هذا التفتح الإعلامي وانتشار موجات حرية المرأة ودعوات الحرية الشخصية اتخذ كل ذلك ذريعة لسلب الزوج أو تنازله عن حق ممارسة سلطته في إدارة شؤون الأسرة بما يحفظها من كل أشكال الانحراف، وما أكثرها في هذا العصر.

ج. تعقيد إجراءات الخطبة وكتب الكتاب والزفاف: يحكي لنا آباؤنا كيف كانت أمور الخطبة والزواج وتكاليف الزواج بسيطة، وكيف أن الوالدة هي التي تتولى اختيار عروس ولدها، وتحدد بالاتفاق مع أهل من تختارها موعداً للزيارة، وكيف أن البنت كان "إذها صماها" في مجتمع يطبعه الحياء وتغمره البساطة، يتفهم فيه الصغير حكمة الكبار وتجاربهم وبُعد أنظارهم؛ ويترجم ذلك التفهم بالطاعة ولين الجانب، وتتم الخطوبة بكلمة الموافقة، ويُشرع في كتب الكتاب وإجراءات الزفاف بالشكل اليسير والعفوي والمتطلع في الوقت نفسه إلى إسعاد الزوجين وتعميم الفرحة إلى الأسرتين. أما اليوم، -ومع هذا السيل الإعلامي الجارف، وما تسكبه الوسائل المتطورة في أذهان الناشئة يومياً- أصبح الفتى يلتقي مع الفتاة بكل يسر وسهولة، وتكرر اللقاءات والاتصالات بينهما، ويتبادلان الصور ونحوها في غفلة أو تغافل من الأسرتين، وقد يتفقان على أدق التفاصيل، ثم يأتي دور الأسرة ثانوياً مقتصرًا على توفير الوسائل المادية -والتي يجتهدون في حشدتها- بما يرهق الجيوب وينقل الكواهل. وما إن يتم الزواج -بعد طول عناء- حتى تبدأ المشكلات تطل برأسها بين الزوجين قليلي الخبرة بالحياة، والذين لم يستفيدا من تجارب الأهل، وتحايلا على الموروث الاجتماعي ظناً منهما أنه تحكّم مفتعل. وكان موقف الأسرة باسم الحرية تخلياً عن واجب النصح والتوجيه والرعاية، وتكون الحصلة نشوء أسر جديدة تصارع الحياة ومشكلاتها بمفردها دون أن تجد من يوجهها، وكثيراً ما تتفكك وتنهار، وتضيع تلك الجهود والأموال فيما لا طائل من ورائه.

(1) العليوات، "وظائف العرف والتحول الاجتماعي"، مرجع سابق، ص 73-74.

ح. التحايل على أصول التعامل باسم القرابة: إن التعامل بين النساء والرجال له أحكامه وضوابطه في الشريعة الإسلامية، وسارت الأعراف الاجتماعية عند المسلمين في هذا الاتجاه رداً من الزمن، لكن مع كثرة عدد أفراد الأسرة وتفرعها والتقارب بين الأسر الحاصل بالمصاهرة، نجد أن علاقات القرابة بين الأسر أصبحت تضم العشرات بل المئات من الأفراد. ولما أصبح خروج البنت والزوجة إلى الدراسة أو العمل ونحو ذلك مألوفاً وفق التغيرات المعاصرة؛ أصبح اللقاء والاجتماع بالنساء القريبات في البيوت أو المكاتب أو النوادي مألوفاً أيضاً مثل اللقاء بالرجال، وباسم القرابة غُضَّ الناس الطرف عن ضوابط الشريعة والأعراف السائدة في التعامل مع النساء فيما يتعلق بالنظر أو المصافحة أو الخلوة ونحوها، وأصبح هذا المسلك مألوفاً في كثير من المجتمعات، وتسبب في هدم كثير من القيم الاجتماعية وتجاوز الحدود باستغلال ذريعة القرابة والنسب.

وبناء على ما سبق، فإن الحاجة ملحة اليوم إلى بعث نَفَسٍ جديد في الأعراف الصالحة وتفعيلها لتمكين من القيام بوظائفها في تنظيم الحياة الاجتماعية والسير بها بشكل انسيابي ومتوازن، والحيلولة دون الوقوع في الاضطراب والتشتت.

2. تركيز الأعراف الاجتماعية على المظاهر والشكليات:

عند المقابلة بين الجوهر والمظهر، أو الشكل والمضمون، تنصرف شدة العناية غالباً بأحدهما على حساب الآخر، والنظر المتزن يقتضي تغليب كفة المضمون والجوهر، فالإسلام يدعونا إلى العناية بالمظهر والتجمل في كل شيء، إلا أننا لا نتمارى في أن النصوص الشرعية توجهنا إلى صرف جل الاهتمام إلى المضامين والحقائق. لكن حين تسيطر الشكلية على نفسية مجتمع فإنها تأبى إلا أن تصبغ جوانب الحياة كلها، فتتضاءل المضامين وتستهلك الطاقات الحية في أمور ليس فيها أي مردود يذكر.⁽¹⁾ وإن المجتمعات التي تضيق فيها مساحة العلاقات الاجتماعية والمشاعر الطيبة ويضمّر التواصل الاجتماعي وتتناثر الأسر - خاصة في المدن الكبرى؛ بسبب كثرة المشاغل وقلة العلاقات العائلية وندرتها من جهة، وبسبب سطحية العلاقات الشخصية وكونها في أكثر الأحوال عابر وآنية من جهة أخرى-؛ فإن الفرد فيها يتملّكه شعور رهيب بالغربة وتلفّه الجهولية؛ إذ لا يكاد في زحمة الحياة يعرف أحداً تمام المعرفة، ولا يكثر له ولأحواله أحد، بل لا تكاد تربطه -إلا نادراً- علاقة أخوية متينة بأحد من الناس... فهو في أكثر أحواله شخصية نكرة في مجتمع مزدحم، ولا يجد دفعاً لإحساسه بالجهولية إلا أن يعوّض عن تعاسته بإثارة انتباه المجتمع عن طريق التفاهر والتباهي والتنافس بالمظاهر الشكلية.⁽²⁾ فإذا كان هؤلاء الجاهلون المتفاهرون كثرة في مجتمع معين فلا شك أن من حولهم يصطبغ بصبغتهم ويتأثر بهم؛ فيصبح المسلك التفاهري القائم على الشكليات والمبالغة فيها مظهراً اجتماعياً مستساغاً أول الأمر ثم مرغوباً فيه بعد فترة، ويصل الأمر في

(1) بكار، نحو فهم أعمق للواقع الإسلامي، مرجع سابق، ص 50-51.

(2) الكعي، حاتم. التغيير الاجتماعي وحركات المودة، ص 157، نقلاً عن:

- الأيض، أحمد. فلسفة الزي الإسلامي، دمشق: دار المراج، 2010، ص 81.

آخر المطاف إلى اعتباره عرفاً يتحرج الناس من مخالفته.

إن الأعراف إذا اتجهت نحو المظاهر والشكليات؛ فإنها تفرط -ضرورة- في المضمون، فتفقد وظائفها الأساسية وتنحدر فاعليتها إلى مستويات جدّ متدنية. وعلى سبيل المثال، نجد العرف يؤازر وظيفياً قيم الأسرة وتماسكها في المجتمعات الإسلامية، وينتج قدراً كبيراً من التكامل والتعاقد والتساند الأسري على خلفية القيم الواضحة في هذا الموضوع، لكن العرف نفسه في حالة التحولات يتجه نحو الإبقاء على الجانب الشكلي في العلاقات الأسرية ويهمل المضمون، ومن ثم يظهر الضعف في التكامل والتساند والتعاقد وتسود المظاهر الشكلية الباردة.⁽¹⁾ فإذا كان بعض أفراد الأسرة يمرون بظروف صعبة صحية أو مالية أو اجتماعية ونحوها فيلتفتون فلا يجدون من يؤازرهم، فلا شك أنهم يتساءلون عن مصداقية أن يكون لهم أقارب وعشيرة. وحيث إن العرف في حالة قهله وضعف من حيث الكفاءة الوظيفية، فإنه لا يملك إلا أن يتجه للمحافظة على الأشكال والمسميات في العلاقات الأسرية الخالية من المضمون، فتجتمع الأسر في مشاهد تمثيلية في المناسبات الفردية أو الجماعية (في الأفراح أو الأحزان) لإثبات الحضور، ولأجل عيون الناس، ثم ينفذ اللقاء دون أن يكون له أثر إيجابي يستحق الذكر، بل على العكس من ذلك، فقد يكون الجانب الشكلي مرهقاً ومثقالاً بالكلفة باعثاً على التبرم والاستخفاف، وتصبح العلاقات الأسرية غير ذات أهمية ولا جدوى، وتتفكك عرى المجتمع ويفقد وحدته وقوته.⁽²⁾ ومن الأمثلة الموروثة التي تغلب جانب الشكل على المضمون: ما نجده في كثير من مجتمعاتنا من الامتناع عن تزويج البنت الصغرى إلى أن تتزوج أختها الكبرى، وحصر التزويج بين أفراد القبيلة أو العائلة الكبيرة، ومعارضة تزويج أصحاب المستويات المتوسطة مادياً، ونحو ذلك من إقامة معايير شكلية ومادية جائرة لا تراعي المطلوب شرعاً باعتماد الخلق والدين وتحقيق التعارف الإنساني والتعاون على البر والتقوى.

ولئن كانت الشكلية محدودة الأثر لدى السابقين فيما يتعلق بشؤون الأسرة من خطبة وزواج؛ فإن التحولات الاجتماعية الراهنة أفرزت أشكالاً وصوراً جديدة نسفت لدى الكثيرين البقية الباقية من الأعراف الخيرة الموروثة، ومن أهم مظاهر تلك الشكليات: رفض من يتقدم لخطبة الفتاة قبل إتمام دراستها الجامعية، وامتناع أغلب الجامعيين عن الزواج -مع القدرة على أعبائه- إلا بعد الحصول على وظيفة دائمة، وظهرت شروط جديدة في المتقدم للزواج كأن تكون له وظيفة حكومية وسكن خاص وسيارة، وشاع بين فئات اجتماعية كثيرة مطلب انفصال سكن الزوجية بأن يكون بعيداً عن سكن العائلة الأم، كما رأينا صوراً من الإلزام العائلي بأن يكون حفل الزواج في فندق ذي "خمس نجوم"، وتكون سيارة الزفاف من نوع كذا. ثم شاع لدى فئات أخرى قضاء الشهر الأول من الزواج خارج الوطن، أو في منطقة سياحية باهظة التكلفة، وفي كل يوم نسمع الجديد من إكراهات الواقع القائم على المبالغة في الأمور الشكلية وإهدار المضامين والقيم التي على أساسها يتم بناء الأسرة المسلمة واستقرارها.

(1) العليوات، "وظائف العرف والتحولات الاجتماعية"، مرجع سابق، ص75.

(2) المرجع السابق، ص75.

3. سرعة التغير وتراجع قوة الإلزام في الأعراف الاجتماعية:

إن الأعراف معرضة - باستمرار - للتبدل والتغير من حين لآخر، وتتفاوت درجات التغير، حيث نجد أعرافاً تنهار وأخرى تولد ويعلو مقامها. وإن المفاهيم والقيم الوافدة تولّد قناعات جديدة تسهم بقسط كبير في انهيار أعراف لصالح أعراف أخرى، إذ الأعراف وليدة الحاجة والبيئة الاجتماعية ومتطلباتها.⁽¹⁾ ومن الأمثلة في سرعة تغير الأعراف وتراجع قوة الإلزام فيها: ما يتعلق بخروج المرأة للدراسة والعمل، وما استتبعه من ظهور قناعات وسلوكات جديدة تتجاوز الأعراف السائدة القاضية بتفرغ البنت أو الزوجة للخدمة داخل البيت ورعاية أفراد الأسرة.⁽²⁾ ولئن كان خروج المرأة للدراسة والعمل يحقق مصالح مادية ومعنوية، إلا أنه فتح الباب واسعاً للجرأة على اجتياز كثير من القيم الاجتماعية الأصيلة، ولعل أهم الجوانب التي مسّها الضرر ما يلي:

- مراعاة الضوابط الشرعية والأعراف الاجتماعية في اللباس والزينة.

- خروج المرأة من البيت دون حاجة.

- سفر المرأة وإقامتها خارج محل إقامة الأهل والمحارم.

- معايير الاختيار الزواجي لدى الجنسين.

- تغليب الدراسة والوظيفة على الزواج وبناء أسرة.

- التحرر من القيود الأخلاقية في التعامل بين الجنسين.

- المبالغة في الخصوصية الفردية.

ولعله من نافلة القول إن الأعراف الاجتماعية تمر بمرحلة الميوعة بعد الصلابة، وهي في طريقها للتبدل والتغير حيث ينقسم الأفراد في تقديرها؛⁽³⁾ فقد كانت تشكل في الأصل قوة ردع حقيقية للأفراد باتجاه المحافظة على انسجام السلوك الاجتماعي، بل إن الأمر يحصل بصورة لا شعورية عند الكثيرين، رغبة في التوافق وخشية وخوفاً مركزاً في الذات من تجاوز الأعراف ومخالفتها، خصوصاً ذات الشأن والتقدير والاحترام الاجتماعي.⁽⁴⁾ والظاهر أن هيبة الأعراف وقوة الردع فيها تنسحب وتراجع تحت وقع التحول الاجتماعي، بحيث تفقد قوتها الضاغطة على الأفراد باتجاه تقويم السلوك وتوافقه مع اتجاه العرف. والذي يؤكد تراجع العرف الظهور العلني السافر وغير المكترث بل والمستفز أحياناً لتصرفات مخالفة للعرف السائد؛ وبالتالي، تفقد الأعراف الصالحة وظيفتها في قوة الإلزام لأجل حفظ المجتمع من الاضطراب أو وخروجه عن حد الاعتدال.⁽⁵⁾ وما من شك في أن اضطراب القيم في زحمة التحولات، وكذا جهل الأجيال الجديدة بالدور الرائد للأعراف الاجتماعية الصالحة في

(1) المرجع السابق، ص76.

(2) المرجع السابق، ص76.

(3) المرجع السابق، ص76.

(4) المرجع السابق، ص75.

(5) المرجع السابق، ص75.

حفظ التوازن الاجتماعي وتقويم السلوك؛ يضرب كل ذلك في أساسات القيم الداعمة لقوة وهيبة الأعراف الاجتماعية الصالحة ويعجّل باضمحلالها.

ثالثاً: آليات صناعة وتوجيه الأعراف الاجتماعية للمحافظة على الأسرة المسلمة:

1. آليات توجيه العرف للمحافظة على الأسرة المسلمة:

لقد شهد هذا العصر تطوراً مذهلاً في وفرة الوسائل بما لم يكن يخطر على بال السابقين؛ فالمعلومات والأخبار والصور بأنواعها تنتقل بسرعة هائلة لم تكن في الحسبان، وقد ترتب عن هذا أن وظيفة الإقناع لم تعد كما كانت، حيث لا تحتاج إلى كبير جهد ولا زيادة وقت، بل وصل الأمر بالناس إلى تغيير قناعاتهم مثلما يغيرون ألبستهم. وبناء عليه؛ فإن المحافظة على مكاسب وتماسك الأسرة يحتاج إلى جهاد كبير، لا لأجل مواجهة الوافد فحسب، وإنما لضمان المحافظة على البقية الباقية من القنوات المتعلقة بأهمية وفائدة المكتسبات الاجتماعية الموروثة والتي تعبر عن قيم المجتمع وتطلعاته وتسهر على تماسك أفرادها وتأزرهم، وكذا ضرورة إصلاح بعض الأعراف التي أصابتها بعض الشوائب فقللت من فاعليتها.

وإذا لم تستغل الوسائل السمعية البصرية المعاصرة في أداء تلك المهمة في هذا الوقت بالذات، فإن عواصف التغيير -غير مضمون العواقب- سوف تسف الأعراف الاجتماعية النبيلة؛ فمن الضروري تجنيد جميع العناصر الخيرة في مجتمعاتنا، وتكثيف الجهود واستغلال جميع الوسائل الإعلامية المتاحة ومختلف اللقاءات الحوارية لأجل ترميم المكتسبات الاجتماعية بإعلاء شأن الأعراف الصالحة والترويج لها والترغيب فيها والثناء الجميل على المتمسكين بها، وكذا التوجيه لتلافي بعض السلبات والنقائص التي تتلبس بالأعراف الاجتماعية وتجنح بها إلى التحايل والتعقيد وتغليب الشكل على المضمون.

هذا، وإن واجب توجيه الأعراف نحو القيم الخيرة للمحافظة على الأسرة المسلمة ينبغي أن تتضافر فيه الجهود من جهة الحكومة، المجتمع، والأسرة. فالحكومات في الدول المسلمة مطالبة بتضمين المقررات الدراسية نصوصاً تشيد بالأسرة وضرورة المحافظة على تماسك أفرادها وانسجامها مع تطلعات المجتمع والأمة، كما أنها مدعوة إلى تكثيف البرامج الإعلامية والترفيهية وتنويعها بما لا يبعث على الملل؛ لأجل تنقية الحياة الاجتماعية من الأعراف المشوبة. ويمكن أن تسهم وزارات التضامن أو شؤون المرأة والأسرة أو الشؤون الدينية بالتعاون مع وزارة التربية ووزارة الإعلام في التنسيق لثمر جهوداً متآزرة نحو الهدف نفسه وهو توجيه الأسرة إلى التماسك والانسجام والمحافظة على الكيان الاجتماعي. أما المجتمع فالواجب عليه الإشادة بالنماذج الصالحة الموروثة في مختلف المحافل وبمختلف الوسائل، والتعاون لأجل إنشاء وتفعيل جمعيات تعاونية واسعة الانتشار تختص بتقديم المساعدات والنصح والمشورة والتوجيه النفسي والاجتماعي للأفراد والعائلات بما يعزّز تماسك الأسرة المسلمة ويفعل أدائها الاجتماعي. وتسهر تلك الجمعيات على إعداد كتيبات ومطويات ورسائل إعلامية خفيفة الحجم وواسعة الانتشار يراعى في إعدادها مخاطبة جميع شرائح المجتمع لأجل التوجه نحو تطهير الأعراف الاجتماعية من

الشوائب. ولقد شهدنا في إحدى مدن الجنوب الجزائري عرفاً اجتماعياً يستحق الإشادة؛ ففي يوم الزفاف تجتمع النسوة عقب صلاة العصر في بيت المرأة (العروس)، وكل زائرة تحمل معها "خبزة" واحدة فقط، ويشرع في قراءة ختمة من المصحف المطهر بتوزيع حزين على كل زائرة لا يمنعها مانع شرعي من التلاوة، وبعد الانتهاء يُقرأ دعاء ختم القرآن الكريم ثم الدعاء للزوجين، وتقدم التهاني وبعض الحلويات المنزلية، ويتوالى خروج المهنيات، وتُسَلَّم لكل واحدة خبزة للبركة من الخبز الذي أحضرته سلفاً. وهذا النموذج نلمس فيه التشبث بالقيم الدينية والبعد عن المظاهر والشكليات المكلفة، والتحرز من مظاهر الانحراف الأخلاقي في تلك المناسبات من أغان غير لائقة أو ألبسة فاضحة أو اختلاط، ونحو ذلك مما شاع في كثير من مجتمعاتنا. ومثال آخر بادر به أعيان إحدى مناطق "الأوراس" بالشرق الجزائري وتبعهم آخرون؛ حيث حددوا سقفاً للصدقات والشروط بالنسبة للمرأة البكر وكذا للثيب، وكذا الوليمة ومظاهر الاحتفال، وراعوا في ذلك المستوى الوسط. والذي يتجاوز هذا التحديد يعاقب بعدم حضور الأعيان والوجهاء إلى زواجه ولا تهنئته؛ وقد أثمر نتائج طيبة في تلك المنطقة وما حولها، مما يستدعي أن تستفيد منه باقي المجتمعات الإسلامية.

أما الأسرة -باعتبارها المحض الأول للفرد- فلا بد من أن تسلك في تنشئتها للأبناء مسلك إحياء قيم الأصالة والانتماء الحضاري وبيان قهافت وسذاجة التقليد الأعمى للمجتمعات الغربية. كما تجتهد الأسرة المصغرة والكبيرة في إيجاد جسور تواصل متينة بين الأجيال الجديدة وشريحة الشيوخ والتي تحتاج من الفئة الأخيرة إلى قدر كبير من المرونة والتفهم والقدرة على الاحتواء والإقناع والتوجيه. ومن الأمثلة العملية على دور الأسرة الإيجابي في توجيه الناشئة نحو القيم الفاضلة بعيداً عن التقليد الأعمى للغرب والتشبث بالمظاهر والماديات، ما وجدناه لدى عائلات كثيرة من الاجتماع كل جمعة في بيت كبير العائلة أو بيت مخصص لهذا الغرض، ويختلف برنامج هذا اللقاء ومدته حسب إمكانيات وظروف أفرادها؛ فهناك من يجتمعون اليوم كله -النساء مع النساء، والأطفال والرجال مع بعضهم- فيتناولون وجبة الغداء ويتفقدون أحوال بعضهم ويتعرف الأولاد على أقاربهم -معرفة جيدة وليست سطحية-، وهناك من يرمج ختم القرآن الكريم ويتبعه بالدعاء ثم بقصيدة في مدح كتاب الله تعالى، وتوزع بعده الحلويات والمشروبات ونحو ذلك. وإن تعذر عليهم هذا الاجتماع الأسبوعي فيكون شهرياً، وهكذا في مختلف المناسبات، ويكون لديهم صندوق خاص لهذه المهمة. وإن تلك اللقاءات العائلية الواسعة بين الكبار والصغار تتيح الفرصة لينهل الناشئة من توجيهات وتجارب من يكبرهم، وتفتح آفاقاً لمشاريع اجتماعية أكبر لصالح أفراد العائلة كالجمعيات والمؤسسات الثقافية ونحو ذلك من الأعمال التعاونية.

هذا، وإن أخلاق الأسرة المسلمة في زحمة المتغيرات المعاصرة سوف تنهش إذا لم تجد سبيلاً ووسائل ناجحة لأجل توظيفها على الشكل المناسب والملائم للعصر. وإنه من المؤكد عدم وجود أمة ليس لها مبادئ تعول عليها في الضبط الاجتماعي وفي ترجيح ممكن على ممكن آخر. كما أنه من غير الممكن أن تخطط الأمة لجعل واقعها حرباً على مبادئها وقيمتها، لكن الذي يحدث أن الأمم في غمرة تطلعها إلى تحسين واقعها قد تقف مواقف غير متعمدة تؤدي إلى إهمال بعض أخلاقها، أو تؤدي إلى إيجاد ظروف جديدة لا يكون لأخلاقها أي تأثير

توجيهي فيها. ولا توجد أية ضمانات لتلافي ذلك سوى السعي إلى إيجاد الأطر العملية التي تتيح لأبناء المجتمع أن يجسدوا أخلاقهم ونوازع الخير فيهم في واقع حياتهم اليومية من خلال أعمال تطوعية ومبادرات فردية ذاتية⁽¹⁾ وإشاعة ذلك عبر مختلف الوسائل المعاصرة وعلى أوسع نطاق ممكن. والظاهر أن المهمة المذكورة ليست بالصعبة أو المكلفة، لكنها التفاتة بسيطة وخطوات عملية متواضعة تؤدي أكلها مع الصبر والمداومة والإصرار، بإنشاء ناد أو مجلس على مستوى الحي يتم من خلاله تعرف الناس بعضهم على بعض وتقديم المساعدة المعنوية أو المادية البسيطة لمن ألت به مشكلة أو نائبة من نوائب الدهر؛ فإن النتيجة ستكون إحياء لأخلاق التضامن والتآزر وتكون في الوقت نفسه إماتة شبه كاملة للنزعة الفردية والعزلة الاجتماعية القاتلة.

إن المجتمعات الإسلامية فيها قدر كبير من الجوامع والجامعات والجمعيات والمؤسسات ذات النفع العام، ولا نحتاج إلا إلى الترشيد والتوجيه والمساعدة على أداء الرسالة على الوجه الأكمل والأنفع، فالحل يكمن في تدعيم العناصر الخيرة والممتازة من أجل تهميش العناصر الضارة.⁽²⁾ كما أن أعرافنا الاجتماعية بحاجة ماسة إلى دراسات أكاديمية متخصصة تناقش سبل تلافي سلباتها وحسن استثمار وتفعيل إيجابياتها وإتاحة نتائج تلك البحوث والدراسات ليستفيد منها الجميع. كما أن الرسالة الأسبوعية في خطب الجمعة لها وقعها إن وضعت اليد على موضع الداء ووجدت حسن العرض وجودة الأداء؛ فإن لها مردوداً طيباً خاصة إذا رافقتها القدوة الحسنة من قبل الأئمة والوعاظ وذوي الرأي والمشورة. كما أن للجمعيات واسعة الانتشار والمؤسسات ذات النفع العام تأثير كبير نظراً لتعاملها مع شرائح اجتماعية متنوعة وتغطيتها مساحات تخصصية وجغرافية كبيرة؛ فيكون خطابها بالوسائل المتاحة له دور محترم في توجيه السلوك الاجتماعي وبث الوعي بضرورة المبادرة والتشجيع لأي مسلك يحافظ على القيم الأصيلة وينبذ الانحراف بالأعراف الاجتماعية إلى مسالك غير مأمونة العواقب. وعلى العموم، فإن أي خطوة نحو النهوض سوف تخفف من غلواء الأزمة. وبتظافر تلك الجهود الفردية والجماعية نحو توجيه الأعراف الاجتماعية إلى التنمية والتماسك الأسري وبث القيم الفاضلة والمحافظة على الرصيد الموروث يتوفر المناخ الآمن الصالح للعيش الكريم وتفتح الشخصية ونموها. وبذلك يتلطف الثمن الاجتماعي الذي سيدفعه المجتمع نتيجة التحولات الراهنة واتساع المدن ودخول التقنيات الحديثة في حياتنا والتي ترافقها صور وأساليب معيشية وعلاقات جديدة؛ وهذه كلها تولد لدى الكثيرين أنواعاً من التقليد الطائش للبلدان المنتجة للسلع الترفيهية؛ وهذا كله يؤدي إلى تفكيك عرى التضامن ويضرب الوحدة العميقة للمجتمع والأسرة.⁽³⁾

ومما يجدر التنبيه إليه أن مسألة تنقية الأعراف الاجتماعية وحسن توجيهها في خدمة الأسرة المسلمة يحتاج إلى صبر جميل ونفس طويل، فالواقع الخطير الذي يهدد الأسرة المسلمة ما هو إلا خلاصة لتراكمات أخطاء اجتماعية امتدت عبر السنين؛ وحتى يتحسن الوضع فإنه يحتاج إلى زمن وجهد، وقد صرح القرآن الكريم بهذا

(1) بكار، عبد الكريم. مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، دمشق: دار القلم، 1422هـ/2001م، ص214.

(2) المرجع السابق، ص215.

(3) المرجع السابق، ص274، وينظر:

- بيرو، فرانسوا. فلسفة لتنمية جديدة، تقديم: غلال سيناصر، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983، ص191.

المعنى حين قال: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السجدة: 24].⁽¹⁾

2. آليات صناعة العرف للمحافظة على الأسرة المسلمة:

إن الأعراف الاجتماعية تشبه إلى حد ما الكائنات الحية من حيث التعاقب؛ إذ يذهب الأفراد ويبقى النوع، وهذا من مزايا الأعراف أيضاً، إذ ما يكاد المجتمع يشعر بأن فرداً من أفراد العرف قد أصبح يشل حركته أو يعطل مسيرته حتى يترك العمل به ليندثر تلقائياً، ويفرز المجتمع غيره من الأعراف ما يكون أكثر استجابة لحاجاته وأقرب إلى روح العصر.⁽²⁾ وهكذا يتعاقب الهدم والإيجاد كلما اقتضت المصلحة الجماعية ذلك؛ إذ يفترض أن المجتمع لا يبقى إلا على الأعراف الصالحة. على أنه لا مفر من القول بأن صلاحية الأعراف تلك أمر نسبي، فلا تكون بذات الدرجة من الصلاحية عند كل فرد من أفراد المجتمع في كل الأوقات، ومع هذا، فلا مفر من اعتبار التعامل الغالب دليلاً -حتى ولو كان نسبياً- على صلاح العرف ظاهرياً؛ والتحقيق أن الجزم بصلاح العرف يقتضي خضوعه لأحد أمرين هما: الوحي أو إلى العقل الجمعي. وإن خضوع الأعراف للوحي الإلهي يكون بعدم مخالفتها لأصوله ومبادئه ولا معارضتها لأهدافه ومقاصده. أما خضوع الأعراف للعقل الجمعي فيقتضي أن توجد الأعراف أو تختفي دون تدخل أو ضغط يفرض على المجتمع. وخضوع العرف للعقل الجمعي قد يكون تلقائياً عفويّاً دون معرفة المتسبب الأول في إيجاد العرف، وقد يكون ناتجاً عن إثارة أحدثها تفاعل الجماعة استجابة لدعوة أحد أفرادها عند تبنيه لفكرة معينة بغض النظر عن المصدر الذي استقى منه تلك الفكرة.⁽³⁾ وإذا كانت الأعراف الاجتماعية في الأحوال العادية قابلة على العموم للتغير والضمور بل والتلاشي؛ فإنها في هذا العصر -كثير التحول- أكثر قابلية وأشد تسارعاً حيث تختفي بسرعة كبيرة أعراف كنا نحسبها راسخة رسوخ الجبال لتحل محلها أعراف أخرى كانت إلى وقت قريب مسلكاً غير مستساغ في المجتمع. وإذا كانت الأعراف المنسحبة -والتي ملمت أذيالها- صالحة وأخلت مواقعها لأعراف سيئة فإن الحياة الاجتماعية تتوجه نحو مزيد من البؤس والشقاء.

ما من شك في أن دوائر كثيرة في العالم تملك السلطة والقوة تسعى جاهدة ومن خلال شعارات العولمة وروافدها لأجل تشكيل أعراف اجتماعية موحدة عالمياً تنسجم وثقافة الغرب، والتالي، الإغارة على الأعراف المخالفة عن طريق التأثير الثقافي والإعلامي لتقويض سلطة القيم الاجتماعية التي تمدّ الأعراف بالقوة والصمود، وليس بخاف على أحد أن تلك الدوائر قطعت أشواطاً بعيدة في إزاحة كثير من الأعراف وإحداث إرباك اجتماعي فيما تبقى منها، وذلك بالاستغلال المكثف للبرامج الثقافية والدعائية والترفيهية الموجهة لصياغة

(1) بكار، مدخل إلى التنمية المتكاملة رؤية إسلامية، مرجع سابق، ص 216.

(2) أبو عجيبة، العرف وأثره في التشريع الإسلامي، مرجع سابق، ص 12-13.

(3) المرجع السابق، ص 13-14.

سلوكات فردية وجماعية تتوافق مع الموصفات الغربية.⁽¹⁾ وبناء عليه، فإن المصلحة الاجتماعية تقتضي التصدي لوقف تدهور القيم والأعراف من خلال صناعة أعراف صالحة جديدة وبمواصفات تتسم بالحيوية والنقاء القيمي لاستيعاب الحياة الجديدة وملء الفراغات الناتجة عن انهيار الأعراف السائدة، وحتى لا يخل السبيل للتحويلات الاجتماعية لحشد أعرافها وضرب المجتمعات في العمق.⁽²⁾ ونظراً لأن مجتمعاتنا -وهي مصنفة ضمن المجتمعات النامية- تتسم بالبطء الشديد في حركتها وضعف محصول نشاطها؛ فإن المشكلات الاجتماعية التي تتعرض لها تستمر فترة طويلة لضعف فاعلية الطرد لدينا، في حين لا تدوم المشكلات طويلاً في المجتمعات المتقدمة حيث تجدّ عندهم في كل يوم مشكلات لكنها لا تعمّر طويلاً إذ سرعان ما تختفي.⁽³⁾ ومع هذا، فإن دعوة الإسلام تقدم لنا منهجاً فريداً في معالجة المكتسبات الاجتماعية؛ حيث أبقى الإسلام على أعراف وعدل من أخرى ورفض أعرافاً جاهلية وأنشأ أعرافاً جديدة، واستمرّ الأداء الاجتماعي فاعلاً بل أكثر فعالية، وتواصل مدد تلك الأعراف لقرون طويلة. لكن مع مرور الزمن وتعرض المجتمعات الإسلامية لنكسات وانكسارات متتالية من جهة، وضعف الوازع الديني والأخلاقي من جهة أخرى انحسرت كثير من القيم، وتلاشت من ورائها أعراف اجتماعية غاية في النبل حتى أصبح المسلمون ينظرون إليها بغرابة ودهشة. فالحاجة الملحة تدعونا بشكل جاد إلى تشييد الأعراف الصالحة التي تواكب الحياة الاجتماعية المتغيرة وتحافظ على زخمها بمضامينها القيمية والدينية.⁽⁴⁾ ومن الأمثلة في هذا: الزواج المبكر، فقد كان عرفاً إسلامياً واجتماعياً ضارباً في أعماق التاريخ، متجذراً في ضمير الأمة الإسلامية، وإلى وقت ليس بالبعيد كان هو مرجعية أمر الزواج، لكن تعقيدات الحياة المعاصرة وكثرة متطلباتها وتغير أسلوب المعيشة بل وحتى النظرة إلى الحياة الزوجية، كل ذلك ساعد على إضعاف هذا العرف الاجتماعي الموروث إلى أن أصبح عاجزاً عن المقاومة والصمود، ثم حصل الانقلاب عليه، وما زالت موجات الانقلاب تتوالى تباعاً على أعراف كثيرة.⁽⁵⁾

إنه لا مفر من إعادة الاعتبار للأعراف الصالحة والقيم النبيلة. ولعل أول خطوة في ذلك: ضرورة سد الفراغ في أعرافنا من خلال صناعة أعراف أكثر ملائمة تنبع من القيم وتتوافق مع مقاصد الإسلام وهدايته، فحياتنا اليومية تعاني من فراغات سلوكية كثيرة كان الأجداد أن تملأ بما يتناسب والقيم الدينية وذلك باعتماد عدة وسائل منها:⁽⁶⁾

أ. إعادة الاعتبار للبعد الديني وتفعيله في حياتنا اليومية، ورفع العوائق التي تقف في طريقه، وذلك عن طريق:

(1) المرجع السابق، ص 14-15، وانظر:

- العليوات، "وظائف العرف والتحويلات الاجتماعية، مرجع سابق، ص 77.

(2) المرجع السابق، ص 77.

(3) عبد الكريم بكار. نحو فهم أعمق للواقع الإسلامي، مرجع سابق، ص 46.

(4) العليوات "وظائف العرف والتحويلات الاجتماعية"، مرجع سابق، ص 77.

(5) المرجع السابق، ص 77.

(6) المرجع السابق، ص 78.

العلماء، أئمة المساجد، والقُدوة الحسنة، والاهتمام والتعظيم للشعائر...، فإذا كان المجتمع الإسلامي يواجه في هذا العصر هجمة مادية عنيفة ومدمرة للقوى الروحية والأخلاق الاجتماعية على مستوى العالم؛ فإنه من الواجب التصدي لتلك الهجمات وتشيت شملها وتبديد آثارها. ولعل أهم أساليب مقاومة تلك الهجمات استثمار البعد الشعائري لتحقيق المقاصد الجزئية للشعائر التعبدية ووضعها موضع الاهتمام؛ فلقاء المسلمين أكثر من مرة في اليوم لأداء الصلاة، واللقاء الأوسع في صلاة الجمعة، والاجتماع في الأعياد وعلى مواعيد الإفطار الجماعي في شهر رمضان وفي غيره، واللقاءات الأوسع نطاقاً في الحج والعمرة... كل ذلك يتيح فرصاً غاية في الأهمية ليتعارف الناس ويتعرفوا على الجديد والمفيد الذي يحسن من الأداء الاجتماعي ويزيد من تماسك أفراد الأسرة والمجتمع وتنمية الشعور بالواجب والتعاهد على التعاون على البر والتقوى.

ب. ابتكار أعراف جديدة لمواجهة الأعراف الجائرة كالتباليغ في تكاليف الخطبة والزواج بل وحتى الوفاة في بعض المناطق، وتدفع إلى المبالغة في البهرجة ومظاهر البذخ والإسراف والتباهي وتريد من التعقيد والتضييق. وتقوم الأعراف الجديدة الصالحة على تحويل مجرى الحياة الاجتماعية البائسة إلى مجار حيوية مفعمة بالفكر الناضج والأخلاق القويمة، والأساليب المبتكرة القادرة على الحفاظ على قيم الأصالة في المجتمع.⁽¹⁾ ومما يجدر التنبيه إليه أن الأعراف الجديدة لا تأتي من فراغ، وإنما لها امتدادات عميقة في منظومة القيم الإسلامية؛ فلو نظرنا إلى ما عرف في كثير من مجتمعاتنا بالزواج الجماعي لوجدناه يعبر عن مقاصد التشريع الداعية إلى تسهيل أمر الزواج والابتعاد به عن مظاهر البذخ والإسراف، وذلك لأجل الحفاظ على قيم المجتمع وأمنه وأخلاقه.⁽²⁾ وهناك صور أخرى مشابهة لأعراف جديدة قد توجد بكثافة في مجتمعات معينة وتقل أو تنعدم في مجتمعات أخرى، لكن سبل التواصل الاجتماعي المعاصر والتقنيات الحديثة تسهل أمر بعث تلك الأعراف على أوسع نطاق وبأشكال متنوعة من حيث الكم والكيف، مثل: قروض الزواج، وصندوق التكافل الأسري، وصندوق رعاية الأيتام، وجمعيات تعميم التعليم، وجمعيات المساعدة الاجتماعية، ومراكز رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وجمعيات المحافظة على البيئة...

وكما لا يخفى فإن الأعراف الجديدة تبدأ أول الأمر بمجموعات بشرية صغيرة وتستغرق وقتاً طويلاً حتى تأخذ مكانها وتمتد وتتوسع بشرياً وجغرافياً، ولعل مما يسهل المهمة: توفر شعور مجتمعي بالحاجة إلى أعراف جديدة صالحة وحصول قدر من التوافق الاجتماعي حول تلك الصيغ الجديدة، لكن الثقل الأكبر يقع على عاتق من يبادر بتقديم النموذج المتميز بالمصادقية الأخلاقية والسلوكية والمتمتع بمزيد من الوعي والصبر لأجل تثبيت القيم المتضمنة في العرف وحسن تسويقه ليكون جزءاً من نسيج الحياة الاجتماعية.⁽³⁾ وقد يتعرض هذا العرف الجديد أول الأمر إلى قدر من الممانعة الاجتماعية، فالواجب -حينها- يقتضي مزيداً من التماسك والتآزر والصبر

(1) المرجع السابق، ص 78-79.

(2) المرجع السابق، ص 79.

(3) المرجع السابق، ص 80.

لمقاومة مختلف الضغوط الموجهة إلى تفكيكه في عالم يتجه صوب التحلل من القيم الدينية والإنسانية في كثير من الأحيان، وقد كتب الله عز وجل لكثير من الأعراف الاجتماعية الفاعلة البقاء والصمود من خلال نموذج بشري متواز في عدده، إلا أنه كبير بأهدافه عنيده في قناعاته بصير بأفعاله مستسهل للصعاب متجاوز للضغوط المختلفة.⁽¹⁾

ومع هذا كله، فإن الأعراف الجديدة لا تتمكن فعلاً داخل المجتمع ما لم توجد الأرضية الاجتماعية الواعية بوظيفة تلك الأعراف والمؤمنة بمجدواها وأهميتها، ومن ثم، فإن الأمر يحتاج إلى قدر كبير من التثقيف وبث الوعي وبلغة بسيطة مفهومة ومتداولة، وتحويل الخطاب الثقافي إلى برامج عملية تمشي على الأرض، وإلا، فستبقى تلك الدعوات مجرد شعارات نخبوية متداولة في المجالس والمنتديات دون النفوذ إلى عمق الواقع الاجتماعي.⁽²⁾

خاتمة:

بعد هذه الإطالة السريعة حول موضوع أثر العرف والتحويلات الاجتماعية على الأسرة المسلمة، يمكننا القول بأن العرف هو ما استقر في النفوس من جهة العقول وتلقته الطباع السليمة بالقبول واستمر الناس عليه مما لا ترده الشريعة، ويعمل العرف على تسهيل وانسياب حركة المجتمع بشكل يصل إلى العفوية لتتلاشى الفوارق السلوكية مما يعزز انسجام المجتمع وتجانسه، كما يقوم بحماية منظومة القيم الاجتماعية من خلال توجيه السلوك الاجتماعي ضد المؤثرات السلبية التي تعيق وظيفته. وتحيل نصوص الشريعة من الكتاب والسنة إلى الرجوع إلى العرف لاعتماده في معرفة الحكم الشرعي أو في تنفيذه، كما تؤكد أصالة الوظيفة التشريعية والقضائية للعرف، وتشجع على استثماره والإفادة منه. ولا يكون العرف معتبراً إلا بتوفر ضوابطه وشروطه التي تميز صالحه من غيره وتبين مجالات الرجوع إليه، وهي: أن يكون العرف مطرداً أو غالباً، وأن لا يعارض العرف تصريح بخلافه، وأن لا يكون العرف مخالفاً لأدلة الشرع، وأن يكون العرف عاماً في جميع البلاد إن كان هذا العرف مما يخص به العام أو يقيد به المطلق من نصوص التشريع، وأن يكون ملزماً يتحتم العمل بمقتضاه في نظر الناس. والملاحظ أن الأسرة حظيت بالنصيب الأوفر في المعالجة القرآنية لموضوع العرف مما يوحي بأثر العرف على الأسرة وبأهميته في قضاياها.

إن الأعراف قد تصاب بأعطاب وأمراض -خاصة عند التحويلات الاجتماعية-؛ فتفقد وظائفها الحيوية أو كفاءتها الوظيفية مما يؤثر سلباً على انسجام المجتمع واستقراره، وتؤثر تلك التحويلات على الأعراف فتتحرف بها إلى التحايل والتعقيد، وتدفع بها للتركيز على المظاهر والشكليات وإهمال المضامين، كما تجعلها سريعة التغير قليلة الإلزام. ومن ثم، فإن أعرافنا الاجتماعية بحاجة ماسة إلى تلاقي سلباتها وحسن استثمار وتفعيل إيجابياتها، وإن تنقية الأعراف الاجتماعية وحسن توجيهها في خدمة الأسرة المسلمة يحتاج إلى صبر جميل ونفس طويل

(1) المرجع السابق، ص 80.

(2) المرجع السابق، ص 83.

ووسائل سمعية بصرية متنوعة. وتقتضي المصلحة الاجتماعية التصدي لوقف تدهور القيم والأعراف، من خلال صناعة أعراف صالحة جديدة وبمواصفات تتسم بالحيوية والنقاء القيمي؛ فالحفاظ على قيم الأسرة المسلمة يقتضي ابتكار أعراف جديدة لتحويل مجرى الحياة الاجتماعية البائسة إلى مجار حيوية مفعمة بالفكر الناضج والأخلاق القويمة والأساليب المبتكرة القادرة على الحفاظ على قيم الأصالة في المجتمع. وإن الأعراف الجديدة تبدأ أول الأمر بمجموعات بشرية صغيرة، وتستغرق وقتاً طويلاً حتى تأخذ مكانها، وتمتد وتتوسع بشرياً وجغرافياً مما يتطلب الدعم والتشجيع والصبر الجميل، ويمكن تحقيق ذلك عن طريق: إنشاء مشاريع صغيرة قابلة للتطوير، وبرامج عملية لتأهيل الشباب والفتيات المقبلين على الزواج، وإعادة تأهيل وتوعية الأسرة، وتكوين جمعيات وتعاونيات لمساعدة الشباب على الزواج، وتقديم الحلول للمشكلات العائلية وفق أحكام الشريعة الإسلامية، وتكثيف البرامج الإعلامية والترفيهية وتنويعها بما لا يبعث على الملل لأجل تنقية الحياة الاجتماعية من الأعراف المشوبة.

هذا، ولما كانت التحولات الاجتماعية متسارعة، وقوة تأثيرها عميقة في كيان المجتمع والأسرة؛ فإن متابعة مظاهر تلك التحولات وحجم وأبعاد آثارها على الفرد والأسرة والمجتمع يقتضي القيام بدراسات اجتماعية معمقة قائمة على الإحصاءات والبيانات المؤكدة، وتتوسع تلك الدراسات لتشمل مختلف الشرائح الاجتماعية. كما يقتضي الأمر إعادة النظر في الإمكانيات المتاحة وسبل تفعيلها وتسخير جميع الوسائل المادية والبشرية للتصدي لمحاولات تفكيك الأسرة المسلمة، ولعل من الخطوات الأكثر أولوية في هذا المضمار بحث جملة من الإشكالات منها: دور الإعلام بأنواعه في توجيه الأسرة، ودور الجمعيات الأهلية في رفع الأداء الاجتماعي للأسرة المسلمة، وماهية الخطوات العملية في توجيه وصناعة أعراف تختص بمناسبات معينة، مع بيان دور الأسرة والمجتمع، وكيف يتم تفعيل الجزء الجماعي على الأعراف السلبية الوافدة، وكيف يمكن إنجاز مشاريع لتوجيه الأعراف نحو القيم الفاضلة بتبنيها من الهيئات الحكومية، هذه الأسئلة وغيرها يمكن أن تفتح آفاقاً لمعالجات متخصصة تسهم فيها مختلف العقول النيرة في شتى فروع المعرفة الإنسانية.

والحمد لله في البدء والختام، وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.